Distr.
LIMITED

E/ESCWA/OES/2009/1
23 March 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الإسكوا
التقرير السنوي ٢٠٠٨

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٩

09-0151

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة عمل جماعي قام به فريق عمل متكامل من الإسكوا. وتودّ الأمانة التنفيذية توجيه شكر خاص إلى جيان باك التي أشرفت على تنسيق مواد التقرير وتصميم القرص المدمج الصادر معه، وإلى المشاركين في إعداد محتويات التقرير والواردة أسماؤهم في الجزءين الأول والثاني، إضافة إلى رؤساء الإدارات والأقسام وفريق عمل قسم شؤون المؤتمرات الذي تولى تنقيح التقرير وترجمته وإعداده للنشر، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

المحتويات

الصفحة

مقدمة .....
حول الإسكوا .....

الجزء الأول
فرص وتحديات في منطقة الإسكوا

الأزمة المالية: الاستثمار في النمو .....
تغيّر المناخ والتنمية المستدامة .....
نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة .....
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.....
الإحصاءات لأغراض صنع السياسات المرتكزة على الأدلة .....
النهوض بالمرأة .....
تحديات في منطقة معرضة لخطر النزاع والتوتر السياسي .....
اللغة العربية في السياق الدولي .....
تعزيز فعالية التعاون الفني.....
السلطة الرابعة .....

الجزء الثاني
مشاريع وإنجازات

نتائج الدورة الخامسة والعشرين.....
إنجازات في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة .....
العمل من أجل التنمية المستدامة .....
مشاريع في السياسة الاجتماعية المتكاملة.....
العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .....
إنجازات في التحليل الاقتصادي.....
المساواة بين الجنسين في صلب السياسة العامة.....
معالجة القضايا الناشئة والنزاعات .....
الإسكوا والإعلام .....
الخدمات الإدارية .....

المضي قدماً .....

مقدمة

شهد العالم والمنطقة في الآونة الأخيرة أحداثاً وتطوّرات هامة بلغت من السرعة والتنوّع حداً يجعل من الترقب والمتابعة عنصرين أساسيين في كل سياسة أو خطة أو برنامج في أي مجال من المجالات. فأزمة الغذاء والأزمة المالية والاقتصادية وتغيّر المناخ، كلها عوامل مترابطة لن تقتصر آثارها على بلد دون آخر، أو منطقة دون أخرى، ولن تنحصر في مجال دون آخر، بل تطال مختلف نواحي العمل الإنمائي وتتطلب تكثيف الجهود للحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، وتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

وفي ظل هذه المستجدات تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أداء مهمتها المميزة، مستفيدة من موقعها في قلب المنظمة الدولية، ومن البعد الإقليمي الذي تستمدّه من واقع وجودها الفعال في المنطقة العربية. وهي تعمل مع البلدان التي تمثلها على تحديد أولوياتها في ظل المستجدات الراهنة، ومعالجة التحديات والشواغل الرئيسية التي تواجهها. وتركز اللجنة في عملها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على توثيق التعاون بين البلدان الأعضاء، ودعم التكامل الإقليمي، وتشجيع التفاعل بين هذه المنطقة وسائر مناطق العالم، وذلك سعياً إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وفرت الإسكوا دائماً الإطار المناسب لدراسة السياسات القطاعية وتنسيقها في المنطقة، كما كانت ملتقى للتحاور والتشاور بين البلدان الأعضاء، ولتبادل التجارب والخبرات والممارسات الفضلى، ولتحديد الأولويات على ضوء المستجدات العالمية والخصوصيات الإقليمية. والقضايا التي تتناولها اللجنة هي على قدر من التنوع بحيث تشمل التنمية في ظل النزاعات والتوتر السياسي، وآثار الأزمة المالية والاقتصادية، وتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، وصياغة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير العمل الإحصائي، وبناء مجتمع شامل للمعلومات، ودمج قضايا المرأة في المسار العام للسياسات والبرامج والمشاريع.

وحرصت اللجنة دائماً على اعتماد نهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتماشى مع الأولويات الدولية، ويتلاءم مع ظروف هذه المنطقة المعرضة باستمرار لتطورات جديدة وقضايا ناشئة، فحققت مجموعة من الانجازات في سبعة برامج فرعية تتوزع بينها أنشطة اللجنة ومشاريعها. وهذه البرامج تُعنى بتخفيف أثر النزاعات على التنمية، والتنمية والتكامل الاقتصادي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي، والإحصاءات من أجل وضع السياسات المرتكزة على الأدلة، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة، والسياسات الاجتماعية المتكاملة، وتمكين المرأة. وبالإضافة إلى الإنجازات الهامة التي حققتها اللجنة في مختلف برامجها الفرعية، كانت لها أنشطة في مجال تسهيل النقل والتجارة، من خلال وضع اتفاقات النقل وتوضيح مفهوم النافذة الواحدة، وفي مناقشة قضايا تمويل التنمية وتوافق آراء مونتيري، وفي تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأطلقت اللجنة كذلك عدداً من المبادرات لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشأت الشبكة الإلكترونية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، واضطلعت بمشاريع لمساعدة البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات. وساعدت اللجنة البلدان الأعضاء في وضع وإنتاج المؤشرات الاحصائية الدقيقة والقابلة للمقارنة، وبذلت جهوداً لترسيخ مفهوم السياسة الاجتماعية المتكاملة وذلك لوضع خطط شاملة حول السياسات الإنمائية

الاجتماعية تضم مختلف القطاعات. واقترحت وسائل لحماية المرأة وصيانة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الحروب والنزاعات.

وفي الفترة المقبلة، ستواصل الإسكوا العمل على مختلف برامجها، ومتابعة المستجدات العالمية ودراسة سبل مواجهتها والتخفيف من آثارها على المنطقة. وترى أن ذلك يتطلب مزيداً من التركيز على القطاعات التي يمكن أن تكون دعامة لاقتصاد المنطقة ولرفاه شعوبها في المستقبل، والحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها بعد عناء طويل.

كما ستواصل تقديم الدعم للمنطقة في متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والعمل على تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة، وتنمية قطاعات الإنتاج، والسعي إلى تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات على صعيد المنطقة، وتنسيق الاستراتيجيات والخطط المعنية بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك وفقاً لآخر التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية في هذه المجالات. وستتابع اللجنة أيضاً العمل على مشروع السياسة الاجتماعية المتكاملة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وفي معالجة هذه المواضيع المتداخلة أساس يمكن الانطلاق منه لاختيار السياسة العامة المناسبة لتمكين المنطقة من مواجهة آثار أزمة الغذاء، والنفط، والأزمة المالية العالمية.

ويقدّم هذا التقرير السنوي صورة شاملة عن القضايا والتحديات التي تواجهها المنطقة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعن الإنجازات التي حققتها اللجنة على هذا الصعيد. وقد وُضع محتوى هذا التقرير على قرص مدمج، بهدف نشر المعلومات عن عمل اللجنة وأنشطتها على نطاق واسع بمختلف الوسائل المتاحة.

بدر عمر الدفع
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للإسكوا

حول الإسكوا

الاستقرار والازدهار هما في صلب ميثاق الأمم المتحدة ومن الدعائم الأساسية لبناء علاقات سليمة وودية بين البلدان على أساس من المساواة، يضمن للشعوب الحق في تقرير المصير، ويحقق للجميع تكافؤ الفرص للوصول إلى مستوى معيشة أفضل والحصول على عمل لائق في ظل نمو اقتصادي ثابت وتنمية اجتماعية شاملة. وتحقيقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أنشأت المنظمة خمس لجان إقليمية مهمتها تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان داخل كل منطقة من المناطق التي تعمل فيها. وهذه اللجان هي اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٤٨)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٥٨)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، ١٩٧٣).

عضوية الإسكوا

تضم الإسكوا ١٤ بلداً عربياً وهذه البلدان هي:

- الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٣)
- الأردن (١٩٧٣)
- البحرين (١٩٧٣)
- السودان (٢٠٠٨)
- الجمهورية العربية السورية (١٩٧٣)
- العراق (١٩٧٣)
- عمان (١٩٧٣)
- فلسطين (١٩٧٧)
- قطر (١٩٧٣)
- الكويت (١٩٧٣)
- لبنان (١٩٧٣)
- مصر (١٩٧٧)
- المملكة العربية السعودية (١٩٧٣)
- اليمن (١٩٧٣)

دور الإسكوا في الأمم المتحدة

الإسكوا هي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وتعمل، كسائر اللجان الإقليمية، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

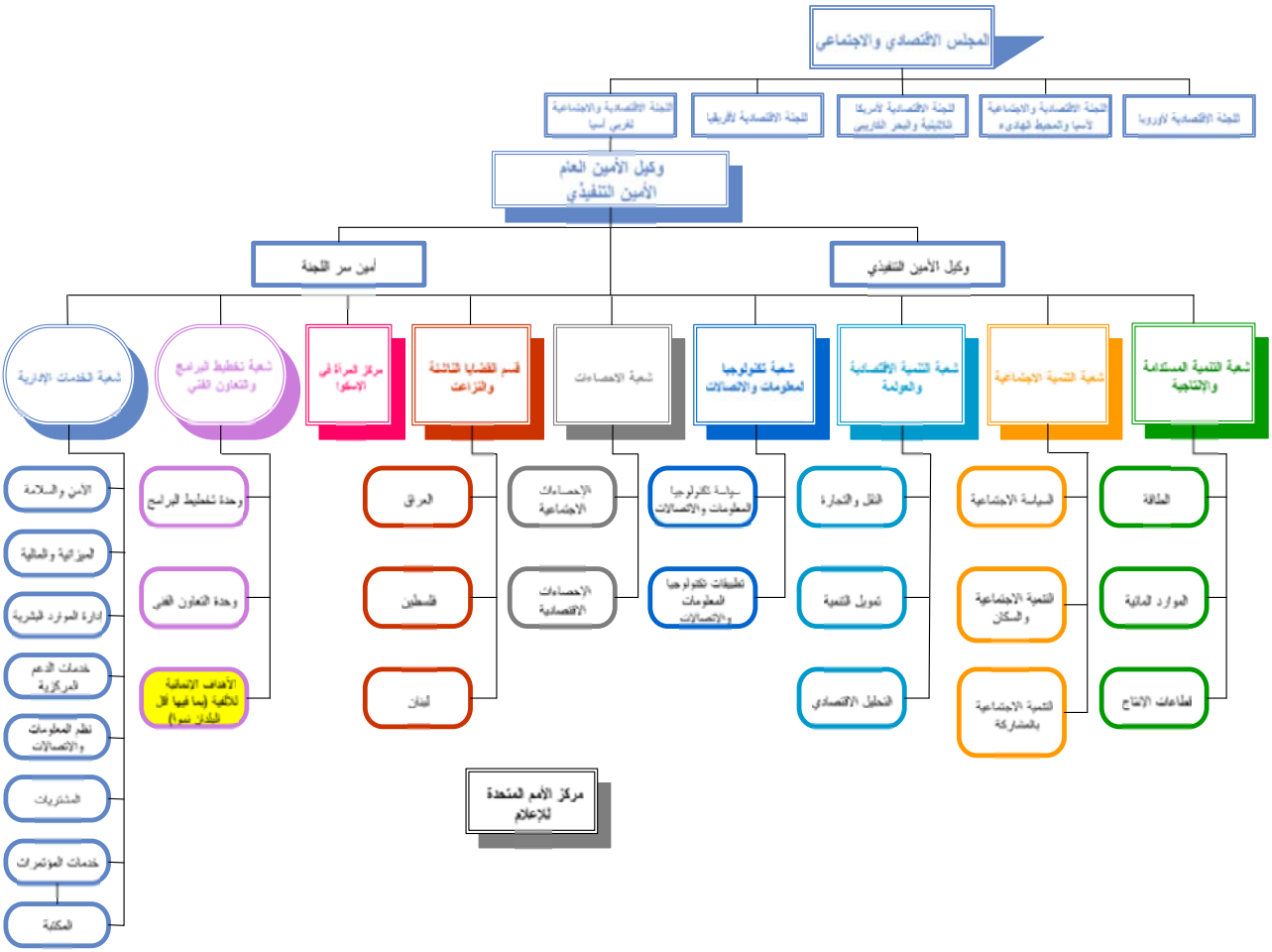

أهداف الإسكوا

- دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة.
- توطيد علاقات التعاون بين بلدان المنطقة.
- تشجيع الاتصال بين البلدان الأعضاء وتبادل المعلومات حول التجارب الناجحة، والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة.
- تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء.
- تعزيز الاتصال بين منطقة غربي آسيا ومناطق أخرى من العالم، بغية إطلاع العالم الخارجي على ظروف شعوب بلدان غربي آسيا وحاجاتها.

مهمة الإسكوا

الإسكوا هي إطار لوضع سياسات البلدان الأعضاء وتنسيقها في مختلف القطاعات، ومنتدىً للإلتقاء والتنسيق، ومركز للخبرات والمعرفة، ومرصد للمعلومات. وتُنسِّق اللجنة أنشطتها مع الأقسام والمكاتب الأساسية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي.

موظفو اللجنة

جهاز الإسكوا الرئيسي ولجانها الحكومية

تُعقد الدورة الوزارية مرة كل سنتين، وهي الجهاز الرئيسي المسؤول عن وضع السياسة العامة للجنة. وتضم الإسكوا سبع لجان حكومية فرعية متخصصة، تعقد كل منها دورة كل سنتين، باستثناء لجنة النقل التي تعقد دورة كل سنة. وهذه اللجان هي التالية:

- لجنة الإحصاء (أنشئت في عام ١٩٩٢).
- لجنة التنمية الاجتماعية (أنشئت في عام ١٩٩٤).
- لجنة الطاقة (أنشئت في عام ١٩٩٥).
- لجنة الموارد المائية (أنشئت في عام ١٩٩٥).
- لجنة النقل (أنشئت في عام ١٩٩٧).
- اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (أنشئت في عام ١٩٩٧).
- لجنة المرأة (أنشئت في عام ٢٠٠٣).

موارد الإسكوا المالية

تعمل الإسكوا بميزانية هي جزء من موارد الأمم المتحدة المالية، كما تحظى بمساهمات مالية وتبرعات من خارج الميزانية العادية، تستخدمها في تمويل مشاريع إضافية لخدمة البلدان الأعضاء. وتودع هذه المساهمات في صندوق ائتماني ويخضع استعمالها لإجراءات محددة. وتعمل الإسكوا بالتعاون مع الحكومات ورجال الأعمال وشركات القطاع الخاص للحصول على مساهمات إضافية تمكّنها من أداء دور أكثر فعالية في خدمة بلدان المنطقة.

معلومات سريعة

تاريخ التأسيس: ١٩٧٣

المقر: بيروت، لبنان

عدد الدول الأعضاء: ١٤

الميزانية: ٥٠٠ ١٦٨ ٦٨ دولار أمريكي

وكيل الأمين العام/الأمين التنفيذي: بدر عمرالدفع

موظفو اللجنة: ٢٦١

الاجتماعات: ١٩٣ (٢٠٠٨)

المطبوعات: ١٤٩ (٢٠٠٨)

اللغات الرسمية: العربية والإنكليزية والفرنسية

الجزء الأول

فرص وتحديات في منطقة الإسكوا

الأزمة المالية: الاستثمار في النمو

منى فتاح

بدأت العلامات الأولى للأزمة المالية تظهر في عام ٢٠٠٦ عندما بدأت تنحسر طفرة السوق العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تطل آثار الأزمة في بدايتها البلدان الأعضاء في الإسكوا بالحدة التي أصابت مناطق أخرى. إلا أن توقعات النمو في منطقة الإسكوا لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ يكتنفها الكثير من عدم اليقين. فقد كان للتراجع الحاد في أسعار النفط الخام والأسهم والعقارات أثر بالغ على بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الكويت وإمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يخفف الاحتياطي بالعملات الأجنبية الذي تراكم على مدى السنوات القليلة الماضية من آثار الأزمة على الميزان الخارجي لهذه البلدان، مما يساعد في تجنّب حصول تدهور كبير على مستوى ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٩. ويبقى من المؤكد أن توقعات النمو في البلدان الأعضاء ستتأثر بواقع الأزمة الحالية.

وليس هذا الواقع سوى مؤشر جديد على أهمية توطيد التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة، وترسيخ أسس الحكم السليم في التخفيف من آثار أي أزمة مالية قد يشهدها اقتصاد المنطقة والعالم في المستقبل. ولذلك، لا بد من تهيئة بيئة مؤاتية في المنطقة تتيح للبلدان النامية اختيار السياسات المناسبة لأوضاعها وتمكنها من الحصول على الموارد التكنولوجية والمعرفية والفكرية التي من شأنها أن تعزز عمليتي النمو والتنمية.

وفي ظل هذه الأزمة التي يشهدها اقتصاد العالم، عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وكان الهدف منه بحث السبل الآيلة إلى مواجهة التحديات في مجال تمويل التنمية. وتولت الإسكوا في هذا الإطار دور التنسيق بين اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. وشدد المجتمعون في الوثيقة الختامية للمؤتمر، المتضمنة إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية(*)، على الأضرار التي قد تلحق بالبلدان النامية جراء الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، فتضعف قدرتها على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية، وعلى تأمين التمويل الكافي لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأعادوا التأكيد كذلك على التزامهم بتحرير التجارة، لما لهذا القطاع من فعالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتنمية للجميع. وحث المشاركون المجتمع الدولي على تكثيف جهوده للحؤول دون وقوع أزمة مديونية، وذلك من خلال تطوير الآليات المالية العالمية للوقاية من الأزمات ومعالجتها بالتعاون مع القطاع الخاص، وإيجاد الحلول الشفافة والمقبولة من الجميع.

وفي هذا السياق، تبدو الحاجة ملحّة في منطقة الإسكوا إلى زيادة الاستثمار في القطاعات المرتفعة الأرباح والقليلة المخاطر، وذلك للتمكن من الاستفادة من الفرص لمواجهة تحديات الأزمة المالية الراهنة. ومن القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها قطاعات النقل والخدمات، وتجارة السلع، ولا سيما المنتجات الغذائية والزراعية والصناعات الأخرى المرتبطة بها.

(*) الأمم المتحدة، مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ A/CONF/212/L1/Rev.1.

والواقع أن لدور النقل في التنمية الاقتصادية وجهتين مختلفتين. فالنقل يمكن أن يكون وسيلة من وسائل التجارة، كما يمكن أن يكون وجهاً من أوجه تجارة الخدمات. ولجني جميع الفوائد التي يعود بها قطاع النقل على الاقتصاد، من الضروري تحسين البنى التحتية الخاصة بهذا القطاع، وتطوير أنظمة النقل المتعدد الوسائط، مما يساهم في تعزيز الاستثمارات المنتجة، ولا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة. ومن الضروري كذلك التعاون بين البلدان الأعضاء بهدف ترسيخ مفهوم التخطيط المتكامل في مجال النقل، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية، وتخفيض التكاليف، وتحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع. ومن الضروري أيضاً تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بهدف تطوير نظام النقل المتكامل على المستوى دون الإقليمي واعتماد سياسات تحدد مسار العمل المناسب لمعالجة قضايا تسهيل التجارة والنقل.

وفي هذا الإطار، ركزت الإسكوا جهودها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على زيادة الوعي بالدور الذي تؤديه التجارة والنقل في تعزيز الاقتصاد الوطني؛ وعلى تقديم المساعدة والدعم للبلدان الأعضاء بهدف تعزيز التكامل التجاري فيما بينها وزيادة مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة من أرباح التجارة في رفد النمو الاقتصادي في كل بلد؛ وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتطبيق السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين البنى التحتية لقطاع النقل في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي؛ وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود بين البلدان الأعضاء.

ولن تتوقف الإسكوا عن أداء دورها الهام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعن دعم الدول الأعضاء في وضع الاستراتيجيات المناسبة، ومراجعة السياسات المتبعة، وتعزيز الإجراءات والأدوات والآليات المعتمدة بهدف مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية بفعالية أكبر.

تغيّر المناخ والتنمية المستدامة

جنا البابا

تواجه منطقة الإسكوا مجموعة من التحدّيات في مجال الموارد الطبيعية، جراء ندرة المياه، وتدهور الأراضي، وغير ذلك من أخطار التدهور البيئي. وتزداد هذه الأخطار حدّة في الأماكن التي تعاني أصلاً من المشاكل البيئية وتشهد اكتظاظاً سكّانياً. كما تتفاقم هذه الأخطار بفعل آثار تغيّر المناخ. والواقع أن الإسقاطات العلميّة ولا سيما تلك التي أجراها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر **المناخ**[١] **مؤخّراً، تشير إلى أنّ البلدان الأعضاء في الإسكوا ستكون من أشد المناطق تأثراً بتغيّر المناخ مع أنها من أقل المناطق مساهمة في انبعاثات غاز الدفيئة**[٢].

ومن المتوقع أن يكون لتغيّر المناخ آثار بيئيّة واجتماعيّة واقتصادية بالغة على المنطقة. ومن الآثار البيئيّة تكرار موجات الجفاف الشديد، وتدهور الأراضي، وندرة المياه في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويحتمل أن يؤدّي ارتفاع مستوى مياه البحر إلى إغراق مساحات كبيرة من أكثر الأراضي الزراعيّة خصوبة على شط العرب في العراق وفي دلتا النيل في مصر، وكذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان المناطق الساحلية التي تغمرها المياه، وخاصة في البحرين والكويت ومصر[٣]. ويتوقع أن تشهد المنطقة، التي هي من أشدّ المناطق قحلاً في العالم، تراجعاً في كمية الأمطار سواء أكان على بلدان حوض البحر المتوسّط أم على بلدان المنبع التي تحتوي على أكبر كمية من مخزون المياه العذبة المتجدّدة. وتؤدي آثار تغيّر المناخ إلى تردي نوعيّة المياه (تلوّث خزانات المياه الجوفيّة وتسرّب مياه البحر إليها)، وإلى تراجع كمية المياه (تفاوت المتساقطات من حيث الغزارة والمدّة والتوزيع والتحول الموسمي)، وتقويض النظام الإيكولوجي (فقدان التنوّع البيولوجي، وتدهور الأراضي، والتصحّر). ويتوقع أن تشهد المنطقة، شأنها شأن سائر مناطق العالم، مزيداً من الكوارث الطبيعيّة كموجات الجفاف الطويلة، والأعاصير والفيضانات الشديدة. وهذه العوامل وغيرها تشكل خطراً على المرافق الساحلية لإنتاج النفط والغاز في بلدان الخليج.

من أجل عالم أخضر

ومن المتوقع أن يكون لتغيّر المناخ أثر حاد على الزراعة وإنتاج النفط والغاز، وعلى قطاع السياحة الناشئ، وخاصة في الأجزاء الساحليّة من المنطقة. وبما أنّ المنطقة هي من المناطق المستوردة الصافية للأغذية، سيكون لشح الموارد المائيّة، وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة، وتفاقم الكوارث الطبيعيّة بفعل تغيّر المناخ أثر يضر بإنتاج القطاع الزراعي وإنتاجيته، ممّا يؤدّي إلى زيادة الواردات من المواد الغذائيّة. ويحصل هذا التحوّل في ظل حالة من عدم الاستقرار وارتفاع في الأسعار يشهدها قطاع الأغذية، ممّا يؤدّي إلى عواقب لا تقوّض الأمن الغذائي فحسب، بل تضرّ بالمجتمعات الفقيرة والضعيفة، وخاصّةً في المناطق الريفيّة والنائية. وقد يواجه قطاع السياحة، وخصوصاً على شواطئ الخليج والبحر الأحمر، تحديات كبيرة نتيجة لارتفاع مستوى مياه البحر وتضاؤل كميات المياه. وتتطلب معالجة مشاكل ندرة المياه وتردي نوعيتها استثمارات ضخمة.

---

(١) Pachauri, R.K. and Reisinger, A. (eds.). 2007. *Climate Change 2007: Synthesis Report*, Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.

(٢) الإسكوا، دور قطاع الطاقة في مواجهة الآثار المحتملة لتغيّر المناخ، (E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/4).

(٣) الإسكوا، الآثار المحتملة لتغير المناخ على قطاع الموارد المائية وتدابير التكيف في منطقة الإسكوا، (E/ESCWA/SDPD/2008/IG.1/3).

ولا شك في أن الآثار البيئية والاقتصادية تؤدي إلى نتائج اجتماعية ضارة، منها الهجرة الداخلية والخارجية بسبب الجفاف وارتفاع مستوى مياه البحر؛ وتزايد البطالة والفقر؛ وتفاقم المخاطر الصحية؛ وتأجج الصراعات الإقليمية على الموارد المائية الشحيحة. وهذه الظاهرة ستعوق مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد، بل ستضع الكثير من العوائق أمام المضي في تحقيق هذه الأهداف بعد عام ٢٠١٥.

وفي ظل تفاقم هذا الخطر، تواصل الإسكوا تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في مجالات منها إعداد خطط العمل وصياغة التدابير لمواجهة آثار تغير المناخ. وتركز أنشطتها في هذا المجال على تسهيل صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها، في ضوء الولايات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] وخطة جوهانسبرغ[٥] للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية. ومن مجالات العمل الرئيسية الأنماط المستدامة لإنتاج المياه والطاقة واستهلاكها، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتطوير شبكات الطاقة والطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وتنمية قطاعات الإنتاج.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا قراراً بشأن التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية، وذلك خلال الدورة الوزارية الخامسة والعشرين للجنة في أيار/مايو ٢٠٠٨[٦]. ويتضمن القرار طلباً إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تعد تقييماً عن أثر تغير المناخ على مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على موارد المياه العذبة؛ وأن تتخذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الوعي بسبل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وأن تضع خطة عمل إطارية عربية لتغير المناخ بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمات معنية أخرى. وقد أكدت الدول الأعضاء في هذا القرار على أهمية الإعلان الوزاري العربي حول تغير المناخ الذي أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالإجماع في دورته التاسعة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧[٧].

وعملاً بهذا القرار، تبذل الإسكوا مزيداً من الجهود لبناء القدرات في البلدان الأعضاء من أجل التصدي لقضايا تغير المناخ. وتسعى إلى توضيح التدابير اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ودعم تطبيق هذه التدابير. ومن المجالات التي تركز عليها اللجنة على هذا الصعيد معالجة آثار تغير المناخ على قطاع المياه وتحديد تدابير التكيف الممكنة؛ وتوسيع نطاق تطبيقات الطاقة المتجددة لتخفيض انبعاثات وسائل النقل؛ وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

---

(٤) قرار الجمعية العامة A/RES/60/1.

(٥) http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/WSSD_PlanImpl.pdf.

(٦) الإسكوا، تقرير الدورة الخامسة والعشرين، صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، القرار ٢٨١ (د-٢٥)، (E/ESCWA/25/10/Rev.1)، ص ٧.

(٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، "الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي"، ٢٠٠٧.

نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة

ندين ضو وتانيا فاعور وميساء يوسف

واجهت بلدان الإسكوا في عام ٢٠٠٨ تحديات كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية، ولا سيما جراء الفقر وعدم المساواة. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي كانت ملامحها قد بدأت تظهر، والتي تفاقمت من جرّاء الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، أحدثت آثاراً هزّت الاقتصاد في العديد من بلدان المنطقة. وباتت هذه الأزمة تهدّد بتقويض المكاسب التي حققتها المنطقة على صعيد التنمية الاجتماعية بصعوبة بالغة، فيما لا يزال عدد من البلدان يعاني من فوارق اجتماعية واضحة. وأما النمو الاقتصادي، الذي كان يُعوّل عليه بصفته المحرك الرئيسي للتغيير ومصدراً للفوائد الاجتماعية، فلم يثمر في معالجة المشاكل الاجتماعية الملحة. فالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، تفتقر في الكثير من الحالات إلى التوازن في التوزيع، والكفاءة في التغطية، بحيث تشمل جميع شرائح المجتمع. ونتيجة لذلك، يواجه عدد من البلدان اليوم صعوبات كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكثيراً ما تُعتبر البرامج الاجتماعية ملحقاً بالسياسة العامة السائدة، وتتولّى تنفيذها هيئات فردية. وهذا النهج لا يُسهم في ترشيد الموارد البشرية والمالية، ومعالجة أزمات الفقر والبطالة، والحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وتوفّر الإسكوا، في إطار سلسلة وثائقها المتصلة بالسياسة الاجتماعية، أساساً للتفكير الريادي والخلاّق في دمج قضايا الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان في جميع مجالات السياسات العامة. ويقدّم تقرير الإسكوا الثاني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة[1] إطاراً معيارياً ملائماً لوضع المنطقة والفترة الزمنية التي تمر بها. وهذا الإطار هو إطار ثلاثي العناصر، يقضي بدمج قضايا الإنصاف الاجتماعي في صلب كل سياسة من السياسات الاقتصادية أو العامة التي تعتمدها الحكومة؛ وبتنسيق عملية التنفيذ على أساس تصميم خدمات اجتماعية تتسم بالمساواة والجودة وإدارتها وتقديمها للجميع على النحو الأفضل؛ وبتحقيق توافق في الآراء يضمّ الشركاء الاجتماعيين ومختلف الفئات في حوار مستمر حول السياسات العامة والتفاوض في الأولويات الاجتماعية وإعادة ترتيبها. والأساس في هذا الإطار هو نهج متكامل تعتمده بلدان المنطقة إزاء السياسة الاجتماعية، لا يعتبر الشأن الاجتماعي عملاً خيرياً، بل ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

> يجب أن يعتمد واضعو السياسات في المنطقة رؤية جديدة لسياسة اجتماعية تكون أكثر شمولا وتماشيا مع المستجدات الاقتصادية في المنطقة والعالم.
> عن جهاد أزعور وزير مالية سابق، في لبنان

وغياب البيئة المؤاتية والآليات المؤسسية الضرورية لتنظيم الأنشطة في سياق السياسة الاجتماعية ورصدها وتقييم أثرها هو من التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. فقضايا الإنصاف والاحتواء والإقصاء والعدالة الاجتماعية لا تخضع لمناقشات فعلية، لعدم توفّر الدعم المؤسسي اللازم لتهيئة مجال عام مؤاتٍ لطرح هذه القضايا، واقتراح الأفكار بشأنها ومناقشتها. فما يجري من هذه المناقشات، هو في وسائل الإعلام، أو في الأوساط الأكاديمية، أو في إطار الثقافة المعارضة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الحركات الاجتماعية. غير أنّ المطلوب هو توفر آليات مؤسسية لإجراء هذه المناقشات على مستوى يضمن الأخذ بنتائجها في عملية صنع السياسات ورصدها.

---

(١) E/ESCWA/SDD/2008/3.

ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي أن تنظر البلدان الأعضاء في اتخاذ عدد من المبادرات في الأجل الطويل. ومن هذه المبادرات تحسين مستوى الرصد والإبلاغ من خلال التدقيق في الأداء الاجتماعي، وعقد جلسات الاستماع العلنية، وإجراء استقصاءات الرأي، وضمان الاستقلالية لمراكز البحث ووسائل الإعلام. والتشديد على المساءلة، عن طريق إصدار قوانين تُعنى بالحق في الاطّلاع على وجهة تخصيص الموارد وتوزيعها، ودعم مراكز الامتياز المعنية بالبحوث، ورفع مستوى الخطاب العام، وإيجاد الآليات والأطر المؤسسية التي تجمع أصحاب المصلحة للمشاركة في تحديد النتائج الاجتماعية ورصدها.

وفي سياق العمل مع البلدان الأعضاء لتنفيذ استراتيجيات وسيطة لدعم نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة، أصدرت الإسكوا عددا من المواد الإعلامية حول المراصد الاجتماعية[٢] والمجالس الاقتصادية والاجتماعية[٣]. وتتناول هذه المواد تجارب المؤسسات المعنية بالسياسات الاجتماعية في أنحاء العالم، وتطرح مسائل رئيسية للنظر فيها في بلدان المنطقة.

غير أن الفوارق القائمة بين بلدان الإسكوا من حيث الهياكل الاقتصادية والملامح الديمغرافية والنظم السياسية والقدرات المؤسسية تتطلب اعتماد استراتيجيات متنوعة لتصميم أنشطة السياسة الاجتماعية وتنفيذها وفقاً لخصائص كل بلد. وتعمل الإسكوا مع البلدان الأعضاء بهدف تصميم الحلول وفقاً لاحتياجات كل بلد، وما يواجهه من تحديات اجتماعية واقتصادية. وقد دعمت الإسكوا عقد مشاورات واسعة النطاق بشأن السياسة الاجتماعية في البحرين والسودان ومصر وفلسطين. واستغرقت هذه المشاورات أكثر من سنة، وهدفت إلى إجراء تقييم للتحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلد تشارك فيه جميع الأطراف، والتوصل إلى توافق في الآراء حول الخيارات والحلول.

---

(٢) E/ESCWA/SDD/2008/Technical Paper.1.

(٣) E/ESCWA/SDD/2008/Technical Paper.2.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

منصور فرح ونبال إدلبي وزهر بو غانم

يُعد استخدام منطقة الإسكوا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية محدوداً مقارنةً مع مناطق أخرى في العالم. والمنطقة تعاني من اتساع الفجوة الرقمية بين بلدانها وتواجه تحديات كبيرة في بناء مجتمع المعلومات. ومن شأن بناء مجتمع للمعلومات شامل أن يساعد في تحسين نوعية حياة المواطنين، بما في ذلك التعليم وجو العمل، وأن يسهم في دعم الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي.

وتبرز الفجوة الرقمية على المستويين الداخلي والخارجي، أي بين بلدان منطقة الإسكوا وبين المدن والأرياف في كل بلد، وبين منطقة الإسكوا ومناطق أخرى من العالم. ويظهر حجم الفجوة الرقمية من الرسم البياني الذي يتضمن أرقاماً مقارنة عن استخدام الإنترنت في عام ٢٠٠٧.

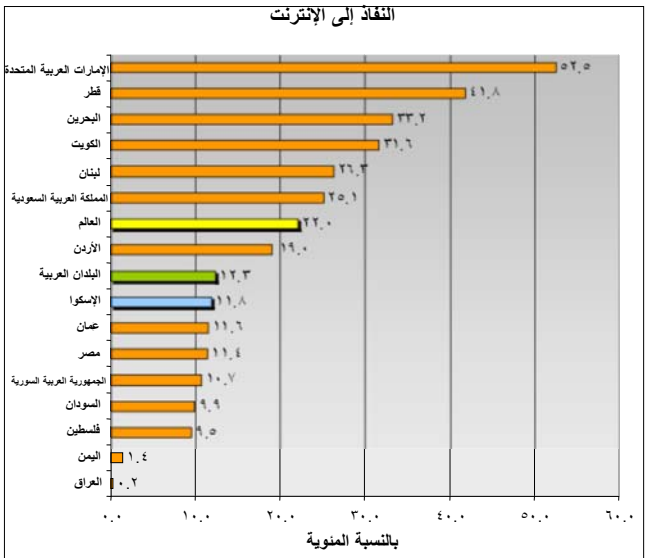

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠٠٧.

ويتطلب بناء مجتمع المعلومات ومواجهة التحديات المرتبطة بهذا القطاع تهيئة بيئة تمكينية مناسبة، وذلك عن طريق سن التشريعات الخاصة بالفضاء السيبراني، وتشجيع استخدام الوسائل التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الحكومية والمؤسسات التعليمية، وتعزيز مبادرة المحتوى الرقمي العربي، وتنمية قطاع المعلومات والاتصالات. ومن شأن هذه التشريعات أن تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية وتساهم في بناء الثقة في الخدمات والأدوات الإلكترونية.

تطبيق خطط العمل المقترحة

تطبيق خطط العمل المقترحة هو من التحديات التي تواجهها المنطقة في بناء مجتمع المعلومات[١]. وتشكل الوثيقتان المنبثقتان من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بمرحلتيه، أي خطة عمل جنيف في عام ٢٠٠٣[٢] وجدول أعمال تونس في عام ٢٠٠٥[٣]، خطتي عمل التزم بهما المجتمع الدولي. ولن تتمكن بلدان المنطقة من الوفاء بالتزاماتها ما لم تعمل على وضع وتطبيق خطط إقليمية تتماشى مع خطة العمل العالمية، وتلبّي الحاجات الخاصة بالمنطقة.

(١) http://www.itu.int/wsis/index.html.

(٢) http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=en&id=1160|1160.

(٣) http://www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/6rev1.html.

ومن هذه الخطط خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات[٤] وخطة العمل حول الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢[٥]. وهما ثمرة جهود التعاون على صعيد المنطقة. وقد أُعدّت الخطة الأولى في عام ٢٠٠٥، وهي خطة تتضمن عشرة برامج و٤٠ مشروعاً إقليمياً يتطلب تطبيقها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، تتيح جمع الموارد والإسراع في تحقيق الأهداف. أما الخطة الثانية، التي وُضعت في عام ٢٠٠٨، فهي تحدِّد محتوى الأنشطة المقترحة في الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يقتصر هدفها على تنمية قطاع المعلومات والاتصالات، بل يتجاوزه إلى إنشاء سوق تنافسية تسمح ببناء مجتمع للمعلومات شامل وقادر على تقديم خدمات عالية الجودة.

وضع سياسات مرتكزة على الأدلة

تواجه المنطقة تحدياً في وضع سياسات مرتكزة على الأدلة، تعتمد على المؤشرات الرئيسية لمجتمع المعلومات وتوضح ملامح مجتمع المعلومات بهدف صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة وتعزيز التنمية. ويشكل اعتماد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية المتفق عليها دولياً تحدياً آخر تواجهه المنطقة، لا سيما وإنها بحاجة إلى تعزيز قدرة بلدانها على قياس التقدم المحرز في مجال بناء مجتمع المعلومات. وتبرز الحاجة كذلك إلى بذل جهود مركزة لتنسيق الطرائق المعتمدة لجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتحليلها وتحديثها. وفي حال نجحت بلدان المنطقة في مواجهة هذا التحدي باعتماد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجمع البيانات وتحليلها، فستتمكن من وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تلبّي احتياجاتها وتحقق الفعالية المطلوبة في استخدام الموارد.

رصد التقدم نحو مجتمع المعلومات

تولي الإسكوا اهتماماً خاصاً لإعداد التقارير حول ملامح مجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي بغية التمكن من تقييم التقدم المحرز في بناء هذا المجتمع في المنطقة. وتساعد هذه التقارير على رصد واقع كل بلد في مجال تطوير مجتمع المعلومات، كما تشكل الأساس الذي ينطلق منه صانعو القرار لتحديد الأولويات ووضع الخطط والمبادرات الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية. أما تقييم التقدم الذي تحرزه المنطقة نحو بناء مجتمع للمعلومات فيجري من خلال المشاركة في إعداد الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا التي تصدر كل سنتين[٦].

بناء القدرات في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحزمة العريضة

من الضروري بناء قدرات البلدان في مجال صياغة وتطبيق سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن شأن هذه السياسات والاستراتيجيات أن تكوّن رؤية مشتركة وتضع الأطر التطبيقية المناسبة عبر استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

(٤) خطة العمل الإقليمية http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ictd-04-4.pdf.

(٥) خطة العمل الاستراتيجية http://www.aticm.org.eg/upload/Strategy/.

(٦) آخر عدد صدر في عام ٢٠٠٧، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ictd-07-15-e.pdf.

ويشكل تحسين مستوى الحزمة العريضة تحدياً كبيراً للمنطقة في مجال تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمعظم البرامج المتوفرة على الإنترنت تتطلب نقل كميات كبيرة من البيانات وعرضها. وسيعزز تحسين خدمات الحزمة العريضة فرص استفادة المنطقة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها التعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية.

وتواجه المنطقة كذلك مشكلة في تمويل المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ إن مؤسسات التمويل تبدي تردداً في المساهمة في مشاريع الفضاء السيبراني ذات الأبعاد غير الملموسة. كما تحتاج المنطقة إلى دعم الاستثمار والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية على المستويين الوطني والإقليمي وبناء مجتمع مستدام للمعلومات.

المحتوى الرقمي العربي

ازداد عدد مستخدمي الإنترنت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلا أن المحتوى الرقمي العربي لا يزال محدوداً جداً مقارنة باللغات الأخرى المستعملة في المواقع الإلكترونية. فنسبة هذا المحتوى لا تتعدى ٠.١٦ في المائة وفقاً للإحصاءات الصادرة في أواخر عام ٢٠٠٦، بينما تبلغ نسبة الناطقين باللغة العربية ٥ في المائة من مجموع سكان العالم. ولذلك يجب تكثيف الجهود في مجال تعزيز المحتوى الرقمي العربي في المنطقة، من أجل تعزيز موقع اللغة والثقافة العربية في هذا المجال. ومن شأن ذلك أن يخلق فرص عمل جديدة لأصحاب المشاريع الشباب والمتخرجين الجدد في المنطقة.

وتعالج الإسكوا التحديات المذكورة آنفاً من خلال متابعة تطبيق نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، والعمل على تلبية احتياجات المنطقة وأولوياتها بالتعاون مع منظمات إقليمية منها جامعة الدول العربية. وفي الفترة الماضية، واصلت الإسكوا من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقديم الدعم في مجال وضع وتطبيق السياسات والخطط الهادفة إلى تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقياس التقدم المحرز في بناء مجتمع المعلومات باستخدام مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في مجال توفير الخدمات الإلكترونية لتنمية المجتمعات المحلية.

الإحصاءات لأغراض صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

إعداد ندى جعفر وجيوفاني سافيو وزينة سنو

تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا تحديات كبيرة في إنتاج بيانات موثوقة وآنية لمؤشرات التنمية المتفق عليها دولياً، ونشرها في تسلسل زمني عن مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. ولا شك في أن هذه البلدان قد أحرزت تقدماً كبيراً، ولكن الكثير من العمل لا يزال لازماً.

وتواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة صعوبات في دمج الخطط المناسبة لجمع البيانات الإحصائية في الاستراتيجيات الإحصائية العامة؛ وتطوير منهجيات لجمع البيانات الأساسية والبيانات الفوقية؛ وتوخي الدقة في التقديرات لتتماشى مع المعايير الدولية؛ وتعزيز آليات تقديم التقارير على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد ثبت أن تطبيق آليات لجمع البيانات ووضع التقارير تؤمن بيانات رسمية عالية الجودة، وتتوافق مع البيانات المستقاة من المصادر الدولية، هو مهمة لا تخلو من الصعوبة بالنسبة إلى الكثير من البلدان الأعضاء. فالبحث الذي أجرته الإسكوا، من خلال إدارة الإحصاء، كشف عن وجود فوارق كبيرة بين البيانات المنقولة عن المصادر الوطنية وتلك المستمدة من مصادر دولية، مما يدل على أن آليات الإبلاغ الوطنية لم تستوفِ بعد المعايير الدولية. فالفوارق تلاحظ في ٤٤ في المائة من الحالات التي تتوفر فيها بيانات عن المؤشر نفسه، والعام نفسه، لبلد معين. وتُعزى هذه الفوارق إلى عنصر واحد أو أكثر من العناصر المتصلة بالبيانات الفوقية لكل مؤشر، بما في ذلك التعاريف، وطرق الحساب، والسكان المستهدفين والفئات السكانية، ومصادر البيانات وأساليب التقدير. وأياً يكن السبب في ذلك، يبقى من الضروري إيجاد حل للمشاكل التي تعوق توفر البيانات وتناسقها وموثوقيتها لتطوير العمل الإحصائي في البلدان الأعضاء.

> في دقة القياس إدارة سليمة

ولتحسين جودة البيانات الإحصائية وموثوقيتها، لا بدّ من تعزيز التنسيق بين منتجي الإحصاءات الرسمية على الصعيد الوطني. ولذلك، من الضروري توفير آليات فعالة تتيح للأجهزة الإحصائية الوطنية الوصول إلى السجلات الإدارية في مختلف أنحاء المنطقة، ومن الضروري أيضاً تعديل التشريعات المتعلقة بالإحصاءات بهدف تحديد آليات لمراقبة وتيسير سبل الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية الأساسية.

وتتطلب المقارنة بين البيانات توحيد المفاهيم والتطبيقات الإحصائية. ومع أن الجزء الأكبر من العمل المتعلق بتنسيق المفاهيم الإحصائية يجري على المستوى العالمي، يبقى الكثير منه لازماً على الصعيد الإقليمي. وقد يكون من المجدي لأغراض عملية التنسيق تسريع تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات، وتقديم الدعم التقني والعملي، على شكل خدمات استشارية وورشات عمل ومشاريع لبناء القدرات في تنظيم الإحصاءات الرسمية وتوسيع نطاقها وتحسين جودتها.

(insert picture 1)

وتسترشد الإسكوا في العمل مع البلدان الأعضاء لتطوير العمل الإحصائي بالمبادئ التي تنظم الأنشطة الإحصائية الدولية(*). وهي تعمل بانتظام على رصد الالتزام بهذه المبادئ وتنفيذها، وذلك من أجل تعزيز ودعم صياغة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وتحسين الأطر المؤسسية الوطنية، ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المجال الاجتماعي، يركز الدعم الذي تقدِّمه الإسكوا من خلال إدارة الإحصاء على تشجيع دمج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات الوطنية، وذلك من خلال جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي، والبيانات الدقيقة عن الفئات الضعيفة من السكان، وذلك بهدف توفير الأسس الصلبة التي ترتكز عليها الحكومات في وضع سياسات هادفة وفعالة واعتماد استراتيجيات شاملة تلبّي احتياجات جميع الفئات. وتسعى الإسكوا من خلال عملها مع البلدان الأعضاء في مجال الإحصاء إلى هدفين، الأول توفير وسيلة لتقييم التقدم الذي تحرزه الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير أنشطتها، والثاني تسهيل عملية التخطيط التي تقترح الإسكوا في إطارها أسس العمل في المستقبل، وأنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(*) These are relevance, independence and equal access; professional standards and ethics; accountability and transparency; prevention of misuse; sources of official statistics; confidentiality; legislation; national coordination; use of international standards; and international cooperation. Further information is available at: http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-English.htm.

النهوض بالمرأة
كندره نوبل

أحرزت البلدان الأعضاء في الإسكوا في الأعوام الأخيرة تقدماً ملموساً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وجاء هذا التقدم نتيجة للوعي المتزايد بضرورة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحصول على الرعاية الصحيّة والتعليم والمشاركة في صنع القرار. ففي مجالي الصحة والتعليم، حققت المنطقة تطورات إيجابية ملحوظة حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع للمرأة من ٦٦ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٦٩.٣ سنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥[١]؛ وتراجعت معدلات الخصوبة من ٤.٩٠ أطفال للمرأة الواحدة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٣.٨٤ أطفال للمرأة الواحدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥[٢]؛ وانخفضت معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٣٤ في المائة فبلغت ٢٧٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠[٣]؛ وارتفع معدل إلمام المرأة بالقراءة والكتابة من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٩.٦ في المائة في عام ٢٠٠٢[٤]. وارتفعت كذلك معدلات التحاق المرأة بجميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[٥]، وازدادت حصة المرأة من المقاعد البرلمانية، في حين سجل عدد النساء في المناصب الوزارية ارتفاعاً ملحوظاً من ٨ نساء في عام ١٩٩٠ إلى ١٩ امرأة في عام ٢٠٠٢[٦].

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم تستوفِ بلدان الإسكوا بعد جميع المؤشرات التي تقاس على أساسها المساواة بين المرأة والرجل. فمعدلات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة، مثلاً، هي من أدنى المعدلات في العالم، ولا تزال حصتها من سوق العمل متدنية، وكذلك نسبة تمثيلها في العمل السياسي.

ويُعزى انخفاض معدلات مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية في بلدان الإسكوا إلى عوامل ثقافية. ففي معظم الحالات، تعمل المرأة في قطاعات منخفضة الدخل، مثل الزراعة والخدمات، ولا تحصل على التعليم أو التدريب وتُستبعَد من سوق العمل. والسبب في ذلك هو انتشار المفاهيم الاجتماعية الشائعة والأحكام المسبقة الراسخة في المجتمع حيال المرأة. ونتيجة لهذا الوضع، تضطر المرأة إلى الاعتماد على الرجل في الأسرة للحصول على الموارد المالية. وقد فقدت أسر كثيرة في المنطقة معيلها بسبب الاضطرابات السياسية والحروب، فباتت في ظروف صعبة تلقي على كاهل المرأة أعباءً إضافية في إعالة الأسرة وتعرضها لمزيد من الفقر.

وأبدت البلدان الأعضاء في السنوات الأخيرة إرادة سياسية وطيدة لتمكين المرأة ودعم النهوض بها. وقامت مجموعة من البلدان بتعديل التشريعات الوطنية بهدف تعزيز حقوق المرأة وأنشأت وزارات مختصة بقضايا المساواة بين الجنسين ووضعت آليات أخرى تُعنى بمتابعة قضايا المرأة. وهذه الآليات أنشئت في

---

(١) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٤، صادر عام ٢٠٠٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي، ٢٠٠٧.

(٤) ESCWA. *Developments in the Situation of Arab Women. Health, Education, Employment, Political Representation, CEDAW*. 2007.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

جميع البلدان الأعضاء بدعم من الإسكوا. ويبقى من الضروري العمل على بناء قدرات هذه الآليات وتعزيز معرفتها بقضايا المرأة لتتمكن من أداء المهام الموكلة إليها سعياً إلى التقدم نحو المساواة بين الجنسين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الوعي بقضايا المرأة، وإقامة علاقات وثيقة بين هذه الآليات وسائر الجهات الحكومية المعنية. ويزداد دور هذه الآليات أهمية مع تحسين مستوى دمج قضايا المرأة في الخطط الإنمائية الوطنية، وتخصيص مزيد من الموارد من الميزانيات الوطنية لتنفيذ المشاريع والبرامج الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة.

وتقدم الإسكوا اليوم المساعدة للبلدان الأعضاء في العمل على تعزيز قضايا المرأة وإدماجها في السياسات والبرامج والمشاريع؛ وفي التخفيف من آثار الاضطرابات والنزاعات في المنطقة؛ وفي تنفيذ جميع مجالات الاهتمام التي ينص عليها منهاج عمل بيجين[٧] والمواد المدرجة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٨].

وقد صادق ١١ بلداً عضواً في الإسكوا على هذه الاتفاقية[٩]، غير أن جميعها أبدت تحفظات[١٠] على عدد من مواد الاتفاقية، لا سيما المادة ٢ حول الحق في المساواة بين المرأة والرجل وعدم التمييز ضد المرأة، والمادة ١٦ حول الزواج والحياة الأسرية. ولا شك في أن هذه التحفظات تمنع التنفيذ الفعلي للاتفاقية في المنطقة.

والانضمام إلى الصكوك والاتفاقيات الدولية، هو شرط أساسي للنهوض بالمرأة وتمكينها من المساهمة في تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمعات سليمة. ولذلك، تتمثل إحدى أولويات الإسكوا في دعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الصكوك. ويتطلب ذلك العمل مع البلدان الأعضاء على سحب التحفظات على الاتفاقية والتصديق على البروتوكول الاختياري.

وتترتب على الأزمات السياسية والحروب والنزاعات في المنطقة آثار تمس بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقوض مسيرة النهوض بالمرأة. فالتشرد، وتفكك الهياكل الأسرية والشبكات الاجتماعية، وفقدان معيل الأسرة، كلها آثار غير مباشرة للحروب والنزاعات تعاني منها المرأة وتؤدي إلى تراكم المزيد من الأعباء عليها.

وفي ظل هذه التحديات، ينبغي تعزيز قدرات الآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني للمضي في معالجة قضايا المرأة من خلال دمجها في الخطط والبرامج الإنمائية.

---

(٧) للاطلاع على نص إعلان بيجين ومنهاج العمل، انظر الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/.

(٨) للاطلاع على نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، انظر الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/.

(٩) صادقت البلدان التالية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. ولم تصادق فلسطين على الاتفاقية بصفتها مراقباً لدى الأمم المتحدة.

(١٠) قائمة البلدان التي أبدت تحفظات على الاتفاقية على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations.htm.

تحديات في منطقة معرضة لخطر النزاع والتوتر السياسي

يوسف شعيتاني

تعاني منطقة الإسكوا منذ أعوام طويلة من حالات النزاع والتوتر السياسي. واهتمام الإعلام والرأي العام كثيراً ما ينصبّ على الأبعاد السياسية والاستراتيجية للحروب والنزاعات الأهلية والاحتلالات وعلى الخسائر الإنسانية المباشرة التي تخلّفها هذه الأوضاع. أما الأسباب التي تؤدي إلى هذه الأوضاع، والآثار التي تنتج منها على المدى البعيد، والأضرار غير المباشرة التي تطال جميع أنحاء المنطقة، فقلّما تحظى بما تستحقه من اهتمام.

فالبلدان التي تعاني من ويلات الحروب والنزاعات، وترزح تحت الاحتلالات والنزاعات الأهلية، وتشهد حالات توتر سياسي، تفتقر عادة إلى المؤسسات القوية والثابتة، وإلى مقوّمات الحكم السليم والتنمية. ويؤدي تفاعل هذه العناصر المترابطة والمتداخلة إلى استمرار دوامة النزاعات وتجددها وتفاقم الأضرار غير المباشرة الناجمة عنها.

دوامة النزاعات المستمرة والنتائج المترتبة عليها

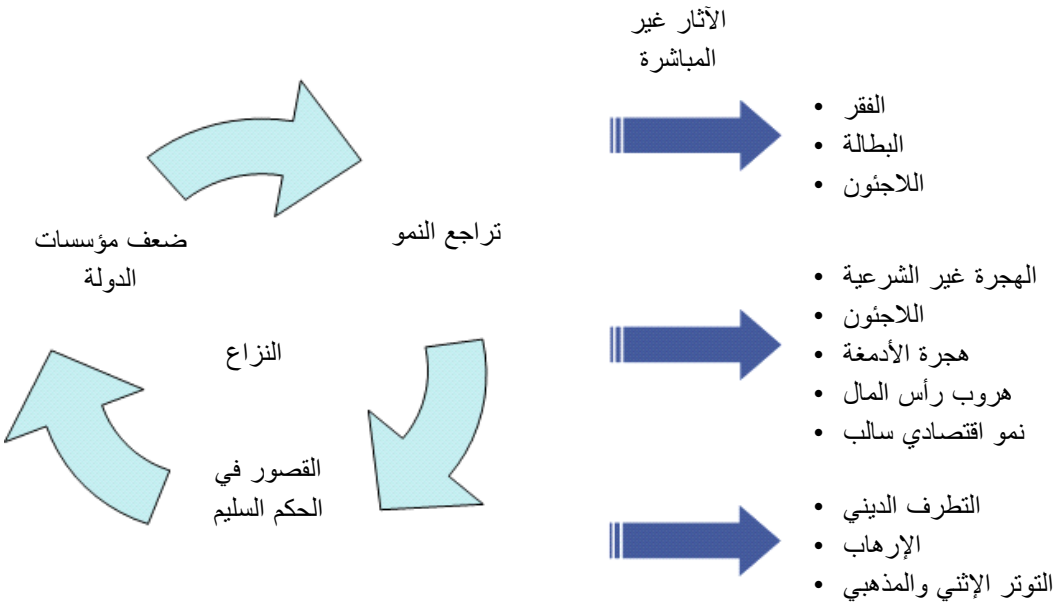

ويظهر هذا الشكل أن النزاعات القائمة على المستوى المحلي والآثار غير المباشرة الناجمة عنها هي عناصر مترابطة، لا تقتصر على بلد معين أو منطقة جغرافية دون الأخرى. ولهذا الواقع أبعاد يجب معالجتها في صلب العمل الإنمائي وصنع السياسات. فنماذج الأبحاث والسياسات والبرامج يجب أن تنطلق من الواقع المحلي والإقليمي، لأن النزاع ينطوي على عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مترابطة ومتداخلة. ومعظم الآثار الناجمة عن النزاعات هي آثار مترابطة ومتداخلة. ولكل من هذه الآثار أبعاد اجتماعية واقتصادية واستراتيجية وسياسية وإنسانية وإنمائية وثقافية ودينية وأيديولوجية. وينبغي بالتالي دراسة هذه الآثار مجتمعة على أنها نتائج مختلفة لسبب واحد، ومعالجتها باعتماد نهج متعددة الأبعاد. وأي سياسات أو برامج للتنمية وبناء السلام لا تراعي هذا الواقع لن تكون بالفعالية، ولا بالجدوى المطلوبة لتأتي

بالنتائج المرجوة. ومن العوائق التي تنشأ في ظروف النزاعات، امتداد فترات النزاعات وسرعة تغيّر البيئة التي تندلع فيها، مما يؤدي إلى تقويض الخطط الإنمائية وجهود بناء السلام مهما بلغت جودتها تحت تأثير الواقع الميداني. والجدير بالذكر أن المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الإسكوا في نهجها لتصميم نماذج البحث أو برامج التنمية مستمدة من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ حيث أقرت البلدان الأعضاء جميعها بأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ومتآزرة، لا يدوم عنصر منها دون الآخر.

وفي ظل دوامة النزاعات، تبرز الحاجة الملحة إلى تخفيف أثر تلك النزاعات وانعدام الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في غربي آسيا، وإلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظروف. وقد نشطت الإسكوا في معالجة هذه القضايا، من خلال تحليل الآثار التي تخلفها النزاعات على المنطقة، وتقديم التوصيات بشأن السياسات، وتصميم البرامج والمشاريع الإنمائية التي هدفها الرئيسي مساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من النزاعات وعوامل عدم الاستقرار في المنطقة. ومن المواضيع التي تناولتها اللجنة في هذا الإطار أثر النزوح الناجم عن النزاعات على منطقة غربي آسيا، والأسباب المؤدية إلى التوترات الإثنية والطائفية، والتحديات التي يفرضها هذا الواقع، بالإضافة إلى ضرورة زيادة مناعة القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية في ظروف النزاعات.

وترسيخ مبادئ الحكم السليم في المنطقة عموماً، وفي البلدان التي تعاني من النزاعات خصوصاً، هو الأساس الذي يجب الانطلاق منه للخروج من دوامة النزاعات. والأنشطة التي تنظمها الإسكوا لبناء قدرات العاملين في القطاع العام في مواضيع التخطيط الاستراتيجي، واللامركزية، وإدارة الموارد البشرية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتأمين الخدمات الأساسية، وتنمية المجتمعات المحلية يمكن أن تكون مصدر دعم لجهود التنمية وبناء السلام. ولا شك في أن الافتقار المزمن إلى مقومات الحكم السليم هو في معظم الحالاتً، إن لم يكن دائماً، عامل يؤدي إلى اندلاع النزاعات وإلى تأجيجها واستمرارها. ولذلك يمكن أن يكون لمعالجة هذه المشكلة أثر إيجابي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يسهم في تحسن الوضع في المنطقة بأسرها. ولكن جهود ترسيخ الحكم السليم لن تثمر ما لم تنشأ من البيئة المحلية، وما لم تبنَ على أسس مستدامة. فكل بلد هو الأدرى بأولوياته وبكيفية معالجتها، وهذه هي حالة البلدان التي تعاني من النزاعات، حيث تكثر التحديات الإنسانية والإنمائية.

وترى الإسكوا في تعزيز ممارسة الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات وسيلة لا غنى عنها لتمكين السكان المحليين من تخفيف آثار النزاعات على احتياجاتهم الإنمائية، ولتحسين قدرتها على تحقيق الازدهار والتعايش السلمي. وفي هذا الصدد، نظم القسم المعني بالقضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا أنشطة متعددة لبناء القدرات، تناولت مواضيع متنوعة، واستفاد منها أكثر من ٥٠٠ ٤ مشارك من العراق وفلسطين ولبنان واليمن.

اللغة العربية في السياق الدولي

عهد سبول

أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠٠٨ سنة دولية للغات[١]، عملاً بالقرار الذي اتّخذه المؤتمر العام لمنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة[٢]. وبهذا الإعلان أكدت الأمم المتّحدة من جديد على أهمية اللغات ودورها في المجتمع الدولي. فاللغات ليست وسيلة للتبادل الثقافي فحسب، بل هي أداة إنمائية لا تقلّ أهمية عن أي أداة إنمائية أخرى، لها دور هام في مناقشة المسائل الدولية وبناء السلام وتعزيز التكامل الاجتماعي. ففي اللغة تكمن قدرة أي بلد أو مجموعة من البلدان على حفظ التراث الماضي في الذاكرة الجماعية، وعلى المساهمة في خلق مفاهيم جديدة ونشرها واستيعابها وتطويرها.

للغة كلمتها

لا شكّ في أن للغات دوراً حيوياً في نشر الحضارات والثقافات الإنسانية، ولكن دورها لا يقل أهمية في معالجة الأولويات والمسائل الإنمائية في الحاضر والمستقبل، بدءاً بالإحصاء وصولاً إلى أي شأن إنمائي يشغل العالم. لكن هذا الدور هو للغة التي تستمدّ جذورها من الماضي دون أن تكون رهينة له، وتتعايش مع ثقافة الحاضر من غير أن تقف عندها طويلاً، وتصنع ثقافة المستقبل وتواكبها. وفي ظل كثرة التطوّرات في مجالات عمل الأمم المتحدة، العلمية والاقتصادية والاجتماعية، كان لا بدّ من التوقف عند مسائل تتعلق بوسيلة التعبير عن هذه التطوّرات، أي اللغة والترجمة والمصطلحات.

والإسكوا منذ أنشئت في عام ١٩٧٣، كانت مهمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة البلدان التي تمثلها، وجميعها تنطق باللغة العربية. وقد أدركت الإسكوا منذ البداية أهمية التوجّه إلى البلدان الأعضاء باللغة الأمّ، فاعتمدت اللغة العربية لغة عمل ولغة رسمية فيما تعقده من اجتماعات ومؤتمرات وفيما تصدره من منشورات ووثائق. وقد استفادت في ذلك من موقعها في قلب المنطقة العربية، حيث يمكنها أن تكون على اتصال دائم بأصحاب الخبرات والاختصاصات العلمية الذين يستخدمون اللغة العربية في أبحاثهم ودراساتهم. ومن هذا الواقع أطلقت اللجنة مبادرة لتعزيز مكانة اللغة العربية بالتعاون الوثيق مع إدارات الترجمة الموجودة في المقرّ ومراكز العمل الأخرى.

وهذه المبادرة جاءت استجابةً لملاحظات أبدتها الدول الأعضاء على خدمات اللغة العربية[٣]، ورغبة أعربت عنها في تعزيزها وتحسينها. وقد نفذت الإسكوا سلسلة من الخطوات العملية، فأعدت دراسات عن الوسائل المقترحة للارتقاء بخدمات اللغة العربية، ونظمت اجتماعاً لفريق من الخبراء[٤]، وهي تجري اتّصالات دائمة مع الدول الأعضاء. وكانت نتيجة ذلك التوصّل إلى توافق حول أهمية تأمين الدعم الإضافي للغة العربية، على مثال ما تقدمه مجموعات البلدان للغات أخرى. والهدف من ذلك هو تعزيز استخدام هذه

---

(١) قرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٦.

(٢) منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات مؤتمر جنيف، الجلسة الثالثة والثلاثون، باريس، بين ٣ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، القرارات، الفصل ٥، القرار ٤١.

(٣) A/56/261 and A/49/32/Rev.1.

(٤) E/ESCWA/OES/2007/EGM.1/8.

اللغة في أنشطة الأمم المتحدة، والارتقاء باستخدامها في المحافل الدولية، وتكريسها أكثر فأكثر لغة للتبادل الثقافي وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من هذا الالتزام، قرّرت الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين (صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨)، مواصلة العمل على هذه المبادرة وإيجاد الآلية المناسبة لتنفيذها[٥]. وعملاً بهذا القرار، نظمت الأمانة التنفيذية سلسلة من الأنشطة في مجال التدريب، وتنسيق المصطلحات والبحث والاتصال بمدارس الترجمة المعروفة في المنطقة. كما واصلت عرض المشروع على مجموعة من الجهات المعنية لتأمين التمويل له. وقد أبدى عدد من الجهات اهتماماً ببعض عناصر المركز، غير أن التنفيذ الكامل للمركز يتطلب تمويلاً من خارج الميزانية وهذا ما يجري العمل عليه حالياً.

ومن الأنشطة المقترح تنفيذها في هذا الإطار تعزيز التعاون والتنسيق بين إدارات الترجمة والتحرير بين مقار العمل التي تستخدم اللغة العربيّة؛ وتنسيق المصطلحات الفنيّة المستخدمة في وثائق الأمم المتّحدة وتطويرها؛ وتأمين فرص تدريب للمترجمين؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بهدف تسهيل عمليّة البحث في مجال المصطلحات. وهذه الأنشطة ستفسح المجال لإجراء الحوار بين خبراء مختصّين في مختلف المجالات وخبراء مختصّين في اللغة للتوصّل إلى توافق بشأن المصطلحات وتحديث قاعدة بيانات المصطلحات في المنظّمة بالتعاون مع مراكز البحوث المعنيّة بمسائل اللغات والمصطلحات.

لقد سبق للجمعيّة العامّة أن اتّخذت مجموعة من القرارات بشأن خطة المؤتمرات حيث أبدت التزامها بمتابعة البحث عن الوسائل اللازمة لتحسين نوعيّة الوثائق المترجمة التي تصدر باللغات الست الرسميّة ومراعاة خصوصيات كل لغة. والإسكوا، بما لها من موقع في قلب المنطقة العربية، وما لديها من الخبرات في مختلف التخصصات الاقتصادية والاجتماعية، وما أسند إليها من مهام إنمائية في المنطقة، تستطيع أن تؤدي دوراً هاماً في توسيع نطاق استخدام اللغة العربيّة في الأمم المتّحدة وغيرها من المنتديات الدولية.

والهدف هو دائماً التوصل إلى تعبير مشترك عن المفاهيم الإنمائية الجديدة. وللغة في ذلك كلمتها و"وزنها هام"[٦].

---

(٥) قرار الإسكوا رقم ٢٨٨ (د-٢٥).

(٦) شعار السنة الدوليّة للغات كما ورد في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة في هذه المناسبة.

تعزيز فعالية التعاون الفني

مي زيادة صليبا

تقدم الإسكوا الدعم للبلدان الأعضاء، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية على صعيد السياسة العامة، وتوفير الدعم الفني، وتنظيم أنشطة لبناء القدرات في مختلف مجالات اختصاص الإسكوا. وأنشطة التعاون الفني، بما فيها الخدمات الاستشارية، هي جزء يكمل البرنامج العادي للجنة، وهي تُنظم على المستويين الوطني والإقليمي.

وتعتمد الإسكوا في تنفيذ أنشطة التعاون الفني على مجموعة من المستشارين الإقليميين في مختلف مجالات الاختصاص، يضعون معارفهم وخبراتهم المهنية في متناول البلدان الأعضاء، بناءً على طلبها. وتشمل الخدمات التي تقدّمها الإسكوا عن طريق هؤلاء المستشارين دعم البلدان الأعضاء في جهودها الإنمائية؛ واقتراح التدابير والسياسات التي تساعد في تجاوز المشاكل التي يواجهها كل بلد في قطاعات معيّنة؛ وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وتقدّم الإسكوا، من خلال المستشارين الإقليميين أيضاً، خدمات للبلدان الأعضاء للتدريب في مجالات معينة، والمساعدة في تحضير وصياغة مقترحات المشاريع. وتسهم الإسكوا من خلال هذه الخدمات في تزويد البلدان الأعضاء بآخر المعلومات وأحدثها في مجالات اختصاص اللجنة، وذلك من خلال المحاضرات التي يلقيها المستشارون الإقليميون، وإعداد الدراسات؛ والمشاركة في الاجتماعات المحلية والدولية.

مع أن الموارد المتاحة للمساعدة الفنية في الإسكوا متواضعة نسبياً، يبقى مدلولها كبيراً، إذ إن المساعدة تقدّمها هيئة حيادية، ومنظمة لا تبغي الربح، بناءً على طلب البلدان المعنية، من غير مقابل.

ومن مصلحة البلدان الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا تحقيق الفائدة القصوى من هذه المساعدة الفنية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وتتوقف فعالية برنامج التعاون الفني على جملة أمور منها الاتصال الدائم وتبادل المعلومات والمعارف بين البلدان الأعضاء من جهة، وبين هذه البلدان والأمانة التنفيذية للإسكوا من جهة أخرى. ولتسهيل تبادل المعلومات حول تقديم طلبات التعاون الفني، وتأمين المتابعة اللازمة لهذه الطلبات أهمية بالغة بالنسبة إلى الجهات المعنية، وذلك يسهل على الإسكوا تلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتوفير خدمات الدعم بمزيد من الفعالية.

ونظمت الأمانة التنفيذية للإسكوا اجتماعاً (القاهرة ٢٨-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) ضم الجهات التي عينتها البلدان الأعضاء لتكون مسؤولة عن التنسيق مع الإسكوا في مجال التعاون الفني. وعلى أثر هذا الاجتماع، قرر المشاركون إنشاء شبكة المعلومات حول التعاون الفني، واتفقوا على أهدافها، كما اتفقوا على المبادئ التوجيهية لتصميم الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الشبكة.

أهداف شبكة التعاون الفني

- تسهيل الاتصال والمتابعة بين البلدان الأعضاء والإسكوا حول المسائل المتعلقة ببرنامج التعاون الفني؛
- وضع آلية لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات؛ وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة بهدف مساعدة صانعي القرار في المنطقة على تصميم استراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستفادة من الدروس المكتسبة؛
- التركيز على الأنشطة التي تحقق نتائج ملموسة وتسهم في تحسين أداء برنامج التعاون الفني؛
- تلبية احتياجات البلدان الأعضاء من خلال تعزيز التنسيق مع جهات التنسيق بين البلدان الأعضاء والإسكوا؛
- تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين بلدان المنطقة.

وخلال اجتماع عقد في بيروت في الفترة ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أطلق الموقع الإلكتروني الخاص بالشبكة(*). والهدف من هذا الموقع هو تسهيل عمليات تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء في مجال التعاون الفني.

ونُظمت على هامش الاجتماع ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة شاركت فيها الجهات المسؤولة عن التنسيق في هذا المجال. فباكتساب المعلومات عن كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة، وبالاطلاع على برامج الإسكوا وأولوياتها، والتعرف إلى كيفية تقديم الطلبات الرسمية للحصول على المساعدة الفنية، وكيفية صياغة الشروط المرجعية الواضحة فيما يتعلق بهذه الخدمات، يمكن العمل مع جهات التنسيق على تحسين آلية تقديم الطلبات، وسرعة متابعتها، وتحسين مستوى تلبيتها.

ومع أن الشبكة لا تزال في مراحلها الأولى، فقد بدأ تأثيرها يظهر في تحسين الاتصال بين البلدان الأعضاء والإسكوا حول قضايا التعاون الفني وتبسيط عملية تقديم الطلبات ومتابعتها. ومن المتوقع أن تسهم الشبكة في إفساح المجال للاتصال بين الجهات المسؤولة في البلدان، بهدف تنسيق طلبات المساعدة الفنية التي ترد من مختلف الوزارات والجهات الرسمية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

(*) http://www.escwa.un.org/divisions/pptcd/TCNetwork/.

العمل مع المملكة العربية السعودية في وضع اللمسات الأخيرة
على الخطة الخمسية التاسعة للتنمية

طلبت المملكة العربية السعودية مساعدة الإسكوا في مراجعة الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (٢٠١٠-٢٠١٥)، ووضع صيغتها النهائية. وبناءً على طلب المملكة، شكلت الإسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ فريقاً متعدد التخصصات يتألف من ثمانية خبراء ومستشارين في مجالات التخطيط الإنمائي، والبيئة، وسياسات الاقتصاد الكلي، والموارد المائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية الصناعية، وقضايا الشباب والنوع الاجتماعي. واستعرض الفريق مشروع الخطة المؤلفة من سبعة فصول وقدّم التعليقات عليها، واقترح تعديلات على بعض النقاط لزيادة التركيز على مواضيع معينة. وشدد الخبراء على أهمية تحديد أهداف الخطة، وتعيين السلطة المسؤولة عن تنفيذها، ووضع مؤشرات لتقييم الأداء.

السلطة الرابعة

ميران أبي زكي

كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ تأسيسها في عام ١٩٧٣، موضع اهتمام من الرأي العام بصفتها البعد الإقليمي للأمم المتحدة في منطقة غرب آسيا. وكما بات معلوماً، اضطرت الإسكوا إلى نقل مكاتبها من مدينة إلى أخرى مرات عدة بسبب انعدام الاستقرار في المنطقة، إلى أن استقرت أخيراً في مقرها الدائم في بيروت في عام ١٩٩٧. وقد اعتبر انتقال الإسكوا إلى بيت الأمم المتحدة الكائن في منطقة وسط بيروت التي أعيد ترميمها حديثاً دليل ثقة في مستقبل لبنان ومؤشراً إيجابياً على التمسك بموقع اللجنة الإقليمية وبدورها. إلا أن الرأي العام لم يكوّن في البداية صورة واضحة عن الإسكوا وعن مجالات عملها. فنطاق عمل الإسكوا واسع، يشمل مجالات اقتصادية واجتماعية متنوعة، كالمياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرأة، والنقل والتجارة وتمويل التنمية، والإحصاء. وهذا التنوّع جعل من مهمة إعطاء الرأي العام صورة صحيحة وشاملة ودقيقة عن دور اللجنة مهمة فيها الكثير من الصعوبة.

ويركز عمل الإسكوا بمعظمه على وضع السياسات والاستراتيجيات، وغالباً ما تضطلع اللجنة بأنشطة تحليلية ومعيارية. فالإسكوا تسهم في وضع برامج لتنسيق سياسات الدول الأعضاء، وتقدّم خدمات استشارية تصبّ في إطار التكامل الإقليمي، وتدعم البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. أما الجهات الرئيسية المستفيدة من خدمات الإسكوا فهي حكومات البلدان الأعضاء، لكن أغلبية هذه الخدمات ليست من الأنشطة الميدانية اليومية التي تنفذ على مرأى من الإعلام والرأي العام. فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا لا تحظى عادة بالاهتمام الذي يحظى به الشأن السياسي الذي يستأثر بالحيز الأكبر من التغطية الإعلامية.

"ثلاث صحف يومية أخافها أكثر من مائة ألف سيف(*)". هكذا قال نابوليون بونبارت في الإعلام. فالإعلام هو السلطة الرابعة، بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. هو الوسيلة الأقوى في العالم، إذ يؤثر على الرأي العام ويسهم في تكوين المعتقدات العامة.

(*) Lloyd Bird, G. and Maton Mervin, F., *The Newspaper and Society: A Book of Reading* (Upper Saddle River: Prentice Hall, 1949), p. 254.

ويتولى مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت التابع لدائرة الأمم المتحدة للإعلام مهمة التعامل مع وسائل الإعلام لتوضيح ماهية عمل الإسكوا للرأي العام، كما يساهم في تغطية عمل اللجنة ونشاط الأمين التنفيذي الذي هو على رأس اللجنة. لكن الأحداث السياسية الكبرى جراء تدهور الوضع الأمني في البلاد استحوذت على اهتمام وسائل الإعلام اللبنانية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقد فرض هذا الواقع الأمني على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير أمنية احترازية وعقد اجتماعات وتنظيم أنشطة خارج المقر، مما أدى إلى تضييق نطاق النشاط الإعلامي للجنة في لبنان. وقد تزامنت هذه التغيرات مع المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الإسكوا مع استلام الأمين التنفيذي الجديد مهامه. أما على المستوى الإقليمي، فقد أثمرت الاجتماعات والأنشطة التي نُظّمت خارج المقر مزيداً من الاهتمام بعمل اللجنة وتغطية إعلامية أوسع نطاقاً في البلدان المضيفة.

والجدير بالذكر أن مركز الأمم المتحدة للإعلام استمر في اعتماد نهج للتوجه إلى الرأي العام، مع التركيز على وسائل الإعلام المحلية. وقد وزع على وسائل الإعلام المحلية[١] والعالمية بيانات صحافية تتناول عمل الإسكوا والمسائل التي تعنى بها لتعريف الرأي العام بعمل اللجنة وتأمين تغطية إعلامية أوسع لأنشطتها.

وكثّف المركز جهوده لتحسين إمكانات إيصال المعلومات عبر شبكة الإنترنت. فساهم في تطوير موقع الإسكوا الإلكتروني بحيث يتمكن زائروه من الحصول على المعلومات بسهولة. وأولى المركز أيضاً مزيداً من الاهتمام لاستعمال الأدوات الإعلامية المعروفة مثل النشرات اليومية والنشرات الأسبوعية[٢]. وقد حقق هذا العمل نتائج إيجابية، إذ توسعت قاعدة مستخدمي البيانات الإعلامية الصادرة عن المركز، وأصبح عددهم ٢٨٠٠ شخص ومنظمة، يحصلون باستمرار على معلومات آنية تتعلق بأنشطة الإسكوا. وهكذا يمكن القول إن مركز الأمم المتحدة للإعلام نجح في تأمين تغطية مستمرة ودائمة لأنشطة الإسكوا. وبذل المركز أيضاً جهوداً كبيرة لإيصال المعلومات إلى الخبراء الشباب وطلاب الجامعات، فنظم حلقات دراسية وندوات لتقديم معلومات عن العمل الذي تضطلع به الإسكوا، والمكانة التي تشغلها في منظومة الأمم المتحدة، والدور الذي تؤديه في المنطقة. كما ساهم في هذا الإطار، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في وضع نموذج لبرنامج عمل الأمم المتحدة في المجال الإعلامي في لبنان وفي توفير مزيد من المعلومات للرأي العام عن الأمم المتحدة عموماً والإسكوا خصوصاً.

لقد عمل مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت على تطوير وسائل نقل المعلومات بحيث تتلاءم مع متطلبات العصر الحالي، فجدد الوسائل التي يعتمدها بهدف تأمين تغطية شاملة لأنشطة الإسكوا ومحاور اهتمامها. فجاءت النتيجة مرضية، وحازت على استحسان الرأي العام، لا سيما الخبراء الشباب وطلاب الجامعات الذين هم أساس المستقبل.

---

(١) العمود الذي يدرج كل أسبوعين في الزاوية المخصصة للأمم المتحدة في صحيفة المستقبل؛ والصفحة المخصصة لتقارير الأمم المتحدة في صحيفة البلد؛ والتقارير المقدمة عبر الصحف العربية مثل الحياة؛ والمواقع الإلكترونية لمحطتي سي إن أن وبي بي سي بالعربية.

(٢) لمزيد من المعلومات عن أرشيف النشرة الأسبوعية، http://www.escwa.un.org/dailynewsarchive.asp and http://www.escwa.un.org/information/weeklynews/ex1main.asp.

الجزء الثاني

مشاريع وإنجازات

نتائج الدورة الخامسة والعشرين

الدورة

الدورة الوزارية هي منتدى هام يتيح للبلدان الأعضاء إجراء مناقشات، والتوصل إلى اتفاقات حول القضايا والشواغل الناشئة في المنطقة والعالم. كما هي فرصة لبحث سبل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، واعتماد المعايير والتدابير الدولية، والتوصل إلى موقف موحد لتمثيل المنطقة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وتوثيق التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء بهدف تحقيق مزيد من التكامل والتضامن في المنطقة.

مواضيع الدورة

عقدت الدورة الوزارية الخامسة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في صنعاء، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين، الأول هو تمويل التنمية في منطقة الإسكوا والثاني هو تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعاون القائم بين بلدان المنطقة بهدف الإسراع في تحقيق هذه الأهداف.

في موضوع تمويل التنمية، استعرض المشاركون التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في تنفيذ الإجراءات الستة التي نص عليها توافق آراء مونتيري، والنتائج التي كان قد توصل إليها الاجتماع التشاوري الإقليمي (الدوحة، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) الذي عقد تحضيراً لاجتماع المتابعة الدولي المعني باستعراض توافق الآراء (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). أما الإجراءات الستة الرئيسية التي نص عليها توافق آراء مونتيري فهي: (١) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ (٢) تعبئة الموارد المالية الدولية من أجل التنمية؛ (٣) التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ (٤) زيادة التعاون الفني والمالي من أجل التنمية؛ (٥) الدين الخارجي؛ (٦) تعزيز اتساق وتماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

وفي موضوع استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تناول المشاركون التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة والتحديات التي واجهتها في عام ٢٠٠٧، وهو العام الذي يتوسط الفترة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية الثمانية. ومع التقدم الذي أحرزته المنطقة بوجه عام، لا تزال بعض البلدان والمجموعات، ولا سيما أقل البلدان نمواً وتلك التي تعاني من النزاعات، تواجه عقبات كبيرة تعرقل التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وركز تقرير الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٧ على الشباب[(١)] الذين يشكلون الشريحة الكبرى من السكان في العالم، كما تطرق إلى قضايا أخرى كالتعليم، والعمل، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، والاستدامة البيئية، وصحة الشباب. وتضمن إطاراً لسياسة تُعنى بالشباب في المنطقة العربية.

---

(١) E/ESCWA/EAD/2007/3.

التعاون بين هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة:
آلية التنسيق الإقليمي

تشكل اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي منتدى لتبادل التجارب والخبرات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في المنطقة العربية، بهدف توثيق التعاون فيما بينها، والإرتقاء بنتائج الأعمال التي تنفذها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في المنطقة، وإحراز تقدم نحو تحقيق مبدأ العمل كمنظمة واحدة، ليس على مستوى كل بلد فحسب بل على مستوى المنطقة بأكملها.

وعقد الاجتماع الثاني عشر لآلية التنسيق الإقليمي في بيروت يومي ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ برئاسة السيدة أشا روز ميجيرو، نائب الأمين العام. وشاركت فيه جامعة الدول العربية للمرة الأولى. واعتبرت هذه المشاركة تأكيداً جديداً على تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات العربية وتفعيل العمل المشترك بهدف خدمة سكان المنطقة على نحو أفضل.

وركز الاجتماع على القضايا العالمية الناشئة، والتحديات التي يواجهها العالم مثل الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء وتغيّر المناخ، وتأثير هذه القضايا والتحديات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. واتفق المشاركون على تشكيل ثلاثة فرق عمل تُعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وبتغيّر المناخ، وبالأمن الغذائي. واقترح المشاركون إجراء مسح إقليمي لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية في البرامج التابعة لأجهزة الأمم المتحدة في المنطقة العربية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. للحصول على مزيد من المعلومات: http://www.escwa.un.org/rcg/index.asp.

على هامش الدورة

نظمت اللجنة مجموعة من الأنشطة على هامش دورتها الخامسة والعشرين، منها إطلاق بوابة مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا[٢]؛ وإطلاق مطبوعتين رئيسيتين هما تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي، والنوع الإجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية: دليل معلومات حول التقارير العربية عن الأهداف الإنمائية للألفية[٣].

النتائج

من أبرز نتائج الدورة قبول السودان في عضوية الإسكوا، وقد وافق على ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة[٤]. واعتمدت اللجنة الوزارية، على أثر المناقشات والمداولات التي أجرتها، مجموعة قرارات بشأن تغيّر المناخ، والتنمية في ظروف عدم الاستقرار والنزاعات، والسياسة الاجتماعية المتكاملة، وتعزيز القدرات الإحصائية وإحصاءات النوع الاجتماعي مع الالتزام بالمعايير الإحصائية الدولية، وتنفيذ توافق آراء مونتيري في منطقة غربي آسيا، ودعم جهود التنمية الشاملة في اليمن[٥]. وتعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على متابعة تنفيذ هذه القرارات بهدف تحقيق النتائج المرجوة منها.

---

(٢) http://isper.escwa.org.lb/ .

(٣) E/ESCWA/SCU/2007/Technical Paper.1.

(٤) ECOSOC, E/2008/15, Add.1, Section B.

(٥) لمزيد من المعلومات حول الدورة الخامسة والعشرين والقرارات الصادرة عنها، E/ESCWA/25/10.

إنجازات في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة

سعت الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتطبيق سياسات واستراتيجيات سليمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل جديدة، والتخفيف من حدة الفقر. ولهذه الغاية نظمت الإسكوا سلسلة من الأنشطة حول مجموعة من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية للمنطقة. ومن أهداف هذه الأنشطة دعم البلدان الأعضاء في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وصياغة السياسات التجارية الملائمة وتنفيذها، والمضي في عملية وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تحسين تطوير البنية التحتية للنقل في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي؛ ومساعدة البلدان الأعضاء على وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية التي تسهم في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التحليل الاقتصادي الكلي

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا هو من المطبوعات الرئيسية التي تصدرها الإسكوا في التحليل الاقتصادي[١]. وقد عرضت خلاصة هذه المطبوعة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في تموز/يوليو ٢٠٠٨[٢]. واستناداً إلى هذا المسح، قدمت الأمانة التنفيذية للإسكوا تحليلاً معمقاً عن الوضع الاقتصادي في المنطقة خلال الدورة الخامسة والعشرين (صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨) وشمل التحليل الأهداف الإنمائية للألفية استناداً إلى وثيقتين، الأولى حول تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والثانية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية.

تمويل التنمية

تركزت الأنشطة التي نفذتها الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على الإجراءات الرئيسية الستة التي يتضمنها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية. فنظمت اللجنة اجتماعاً تشاورياً إقليمياً للتحضير مع الدول الأعضاء لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية (الدوحة ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). وأعدت تقريراً عن التقدم الذي أحرزته المنطقة في تمويل التنمية[٣]. ومن المطبوعات التي أصدرتها اللجنة في هذا المجال تقرير عن الاستثمار الأجنبي المباشر[٤].

---

(١) E/ESCWA/EDGD/2008/2.

(٢) http://www.un.org/ecosoc/meetings.

(٣) United Nations Regional Commissions. 2008. *The Role of Regional Cooperation and Global Partnership in Financing for Development*. New York and Geneva: United Nations.

(٤) E/ESCWA/EDGD/2008/Technical Paper.1.

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري
(الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)

وأصدرت الإسكوا العدد السابع من الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٨[٥]. وركز هذا العدد على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حركة العمال في منطقة الإسكوا، ونظمت اجتماع فريق خبراء في بيروت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لاستعراض هذه المطبوعة الهامة.

وقدّمت الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في عام ٢٠٠٨ مجموعة من الخدمات التدريبية والاستشارية للبلدان الأعضاء في مجموعة من المجالات ذات الاهتمام، كالازدواج الضريبي، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، والآثار الاقتصادية لاتفاقات الاستثمار الثنائية الأطراف.

التجارة محرك للنمو

نظمت الإسكوا في الفترة موضوع هذا التقرير المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقات منظمة التجارة العالمية (بيروت، ٢-٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨). وكان الهدف من هذا المنتدى تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في عقد الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها، وإطلاع مجتمع رجال الأعمال

في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعني بالشراكة الأقاليمية لتعزيز التجارة باعتبارها محركاً للنمو من خلال إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظمت الإسكوا:

- ورشة عمل لبناء القدرات في مجال تسهيل التجارة من خلال تطبيق مفهوم النافذة الواحدة (القاهرة، ١١-١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧)

الهدف منها هو استعراض الاتجاهات والتطورات في مجال تسهيل التجارة

- المنتدى الأقاليمي حول تسهيل التجارة واتفاقات التجارة الإقليمية (عمان، ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

ركز على تنسيق تسجيل التجارة على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف تعزيز التجارة

(٥) E/ESCWA/EDGD/2008/4.

العربي على آخر التطورات فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية وآثارها على مجتمع الأعمال. واستكملت اللجنة العمل مع البلدان الأعضاء على استعراض مسارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا في تسهيل التجارة، وتدابير تحرير تجارة الخدمات، وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما نظمت اجتماعاً للخبراء واصلت من خلاله تقديم المشورة على صعيد السياسة العامة، وذلك بتقييم مسارات السياسة التجارية في منطقة الإسكوا وآثارها على الأداء التجاري والاقتصادي (بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

ونظراً إلى أهمية موضوع المساعدة من أجل التجارة في الفترة موضوع هذا التقرير، أعدت الإسكوا بالتعاون مع أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة الجزء الخاص بالمنطقة من التقرير السنوي المشترك الذي تصدره الأمم المتحدة حول التجارة. وكان موضوع الجزء الذي أعدته الإسكوا المساعدة من أجل التجارة في غربي آسيا[٦]. وقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في غانا.

وركزت الخدمات الاستشارية للإسكوا في هذه الفترة على تقديم المساعدة الفنية للجمهورية العربية السورية في مجال تحرير الخدمات، بما في ذلك استعراض الجداول الأولية التي أعدها هذا البلد على هذا الصعيد. كما شملت هذه الخدمات تقديم المشورة على صعيد السياسة العامة لليمن الذي ينوي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث ركزت اللجنة على توضيح إجراءات الانضمام، وترتيب القطاعات ذات الأولوية، وتنمية الصادرات غير النفطية.

النقل: تطوير البنية التحتية

ركزت أنشطة الإسكوا في هذا القطاع على متابعة تطبيق وتطوير عناصر نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، الذي هو بند دائم على جدول أعمال لجنة النقل التابعة للإسكوا. وركزت هذه اللجنة في دورتها التاسعة (بيروت، ٢٦-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨) على استعراض اتفاقية النقل المتعدد الوسائط في البلدان العربية[٧] وعلى متابعة اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي[٨].

وباشرت الإسكوا بالأعمال اللازمة لدعم اليمن في إعداد دراسة حول الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكك حديدية.

ونظمت الإسكوا أيضاً بالتعاون مع الشراكة العالمية للسلامة على الطرق وشركة شل ووزارة الداخلية في قطر، ورشة عمل حول بناء الشراكة من أجل سلامة المرور على الطرق في المشرق العربي (الدوحة، ٢١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). واتفق المشاركون في الورشة على إقامة هذه الشراكة على أن يتولى فريق عمل مختص وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بها. ونظمت الإدارة كذلك، بالتعاون مع وزارة النقل في الجمهورية العربية السورية، اجتماع فريق خبراء بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا (دمشق، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، صدرت عنه مجموعة من التوصيات.

---

(٦) UNU-CRIS.2009. *Aid for Trade: Global and Regional Perspectives*.

(٧) http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/EDGD-08-L3.pdf.

(٨) E/ESCWA/TRANS/2003/IG.1/3/Add.3.

العمل من أجل التنمية المستدامة

درء النزاعات المتعلقة بالمياه

ركزت الاستراتيجية التي اعتمدتها الإسكوا، من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجيّة، على بناء قدرات التفاوض لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائيّة المشتركة وتطوير آليّات التعاون الإقليمي في مجال المياه. ولهذه الغاية، قامت الإسكوا، بالتعاون مع المعهد الفدرالي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية، بتنظيم ورشات عمل في الأردن والعراق حول حلّ النزاعات المتعلقة بالموارد المائيّة. كما نظمت اجتماعات مشتركة لتسهيل وضع اتفاق بشأن النهر الكبير بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وإضافة إلى ذلك، أشرفت الإسكوا على مشروع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل بناء القدرة على تحقيق الاستدامة في استخدام موارد المياه الجوفيّة المشتركة دولياً وإدارتها وحمايتها في منطقة المتوسّط. وأجرت دراستا حالة على النهر الكبير والخزان النوبي الرملي بهدف التأكيد على أهميّة التعاون بين الدول وتبادل البيانات بين البلدان المتشاطئة.

بهدف تحسين آليّات التعاون الإقليمي في مجال المياه، كثفت الإسكوا جهودها في الاتصالات وبناء الشبكات من خلال الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ونتيجة للأنشطة التي نُظمت للتعريف بالشبكة والموقع الإلكتروني الذي خُصّص لها (www.awarenet.org). وفي عام ٢٠٠٨، جرى تنظيم أنشطة تدريبيّة حول تغيّر المناخ، والأدوات الاقتصاديّة والمالية اللازمة لإدارة متكاملة للموارد المائيّة، والنوع الاجتماعي والمياه.

الموقع الإلكتروني الخاص بالشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية

التنمية الريفية المستدامة

التزاماً بمبدأ تحسين التنمية الريفية المستدامة، أشرفت الإسكوا، من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، على عملية بناء قدرات مسؤولين من الأردن ولبنان في مجال تقييم تدهور الأراضي ومنعه، فنظمت لذلك ورشات تدريبية في كل من البلدين. كما أسهمت الإسكوا من خلال المؤتمر الإقليمي حول مسائل تدهور الأراضي في المنطقة العربيّة (القاهرة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، في تعزيز التعاون الإقليمي في وقف تدهور الأراضي. وأصدرت الإسكوا أيضاً مجموعة دراسات حالة عن المنطقة لمراجعة وتقييم البرامج المطبقة لمنع تدهور الأراضي في الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ومصر.

تدريب حول تقييم تدهور الأراضي وكيفية التصدي له في لبنان ٢٠٠٧

الإدارة المستدامة لموارد الطاقة

ركّزت الاستراتيجيّة المعتمدة في الإسكوا، من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجيّة، على مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياسات واعتماد تدابير وآليات لتحقيق الاستدامة في استهلاك الطاقة وإدارتها. وفي هذا الإطار، أعدّت الإسكوا دراسة[١] حول كفاءة استخدام الطاقة وفرص حفظها في مجال إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وبحث الاتجاهات والتكنولوجيات المعتمدة حالياً في مختلف مراحل الإنتاج من التنقيب وصولاً إلى النقل. وتتناول الدراسة حالات معينة من بلدان المنطقة. كما تتناول التدابير الهادفة إلى تخفيف حدة آثار تغيّر المناخ، مثل استعمال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

واستفاد كل من قطر واليمن من المساعدة الفنية المباشرة في مجال كفاءة الطاقة. ففي قطر، أجريت دراسة من خمسة أجزاء ومسوح ميدانية لحساب المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بهدف تقييم الوضع الراهن وتحديد إمكانات تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع الكهرباء في قطر[٢]. أما في اليمن، فنظمت الإسكوا، بدعم من وزارة الكهرباء والطاقة، ورشة عمل حول كفاءة استخدام الطاقة وحفظها (صنعاء، ٢٦-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). ومن المواضيع التي ركزت عليها الورشة التخطيط المتكامل لموارد الطاقة، وإدارة الطلب عليها، وتدقيق الطاقة، وخاصة في القطاعات المستهلكة. وقدّمت الحلقة الدراسيّة التي نظمت حول الاستراتيجيات الوطنيّة لاستخدام الوقود النظيف (صنعاء، ١٥-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) فرصة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات. ونظمت ورشة عمل لتدريب المدرّبين حول إنجاز التدقيق في استهلاك الطاقة (صنعاء، ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) وتلقى المشاركون في الورشة تدريباً ميدانياً من خلال العمل على منهجيّة تدقيق الطاقة، والمراحل، والمتطلبات، بالإضافة إلى بيانات ميزانيّة الطاقة، والحسابات والمقاييس المتعلقة بالطاقة، وفرص تحقيق كفاءة الطاقة.

التزاماً بمفهوم الإدارة المستدامة لموارد الطاقة، أسهمت الإسكوا في دراسة شبكات الربط العربية[٣] وفي ورشة عمل لمناقشة الأثر البيئي على قطاع الطاقة والتوصل إلى توصيات بشأن تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة[٤]. ونفذت الإسكوا من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجيّة سلسلة أنشطة بالتعاون مع جامعة الدول العربيّة في مجال دعم الطاقة من أجل التنمية المستدامة. ومن هذه الأنشطة المنتدى العربي الإقليمي حول استخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة (أبو ظبي، ١شباط/فبراير ٢٠٠٧) الذي ركّز على النقل المستدام؛ واجتماع خبراء بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربيّة (العين، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨)، حدد مجموعة من الأولويات من أجل وضع خطة عمل إقليمية.

---

(١) الإسكوا، ترشيد استهلاك الطاقة، وتحسين كفاءتها في القطاعات لإنتاج الطاقة في دول مختارة، أعضاء بالإسكوا E/ESCWA/SDPD/2007/8.

(٢) نوقشت نتائج الدراسة والتوصيات التي تتضمنها في ورشة عمل حول تدابير وتكنولوجيات تحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء في قطر (الدوحة، ١٥-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

(٣) إشراف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون الطاقة.

(٤) نظمه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون الطاقة (القاهرة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

صندوق القروض الصغيرة الدوّار للمشاريع الزراعية في جنوب لبنان

في إطار الجهود المبذولة لدعم إنشاء مشاريع بالغة الصغر وصغيرة ومتوسّطة، وخاصة في المناطق الريفيّة والنائية في جنوب لبنان، تعاونت الإسكوا مع الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية وجمعية إنماء القدرات في الريف، وهي منظمة غير حكومية لبنانية، من أجل إنشاء صندوق دوّار للقروض البالغة الصغر يهدف إلى مساعدة صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعيّة.

وترافق برنامج القروض مع برنامج لتدريب المدرّبين يهدف إلى تدريب العاملين في مجال القروض البالغة الصغر في إدارة الأعمال، بحيث يستطيعون مساعدة طالبي القروض على وضع خطط فعالة لمشاريعهم. وفي عام ٢٠٠٧، كانت قيمة القروض المصروفة من صندوق القروض قد بلغت ٢١٠ ٠٠٠ دولار وبدأت دورات إقراض جديدة في عام ٢٠٠٨. وأسهمت القروض الممنوحة في عام ٢٠٠٨ في دعم حوالى ١١٨ مشروعاً زراعيّاً صغيراً في جنوب لبنان، وكان لها أثر إيجابي في تأمين فرص العمل ومصادر الدخل، وخاصة للنساء والشباب. ومما يدل على نجاح الصندوق دعم ١٤٠ وظيفة واستحداث ٥٣ وظيفة جديدة في جنوب لبنان بفضل القروض التي أمّنها الصندوق.

اجتماع فريق الخبراء الأول حول الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربيّة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨

القدرة الإنتاجيّة والتنافسيّة في قطاعات الإنتاج

بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بنت الإسكوا من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجيّة، شراكات مع مجتمعات محليّة ومنظّمات غير حكوميّة من أجل خلق فرص للعمل وتوليد الدخل في المناطق الفقيرة في لبنان، وذلك عن طريق اعتماد التقنيّات المناسبة والميسّرة التي تسهم في تحسين الإنتاجيّة والقدرة التنافسيّة في قطاعات الإنتاج. وشمل هذا العمل تدريب مجموعة من صغار منتجي الملابس في شمال لبنان على استعمال برامج ومعدّات للتصميم بمساعدة الحاسوب لتحسين نوعيّة الإنتاج، وكذلك تدريب مجموعتين من صغار المزارعين في جنوب لبنان ومساعدتهم على استعمال تقنيّات صديقة للبيئة لإنتاج الصعتر. وباستعمال أنظمة الريّ بالتنقيط، واعتماد أفضل الممارسات الزراعيّة، وتطبيق خطط مبتكرة لتبادل المحاصيل، واستعمال تقنّيات المعالجة الفعّالة ما بعد الحصاد، نجحت مجموعتا المزارعين في اكتساب ممارسات جيّدة لإدارة استخدام المياه والأراضي وتأمين مصادر دخل مستدامة.

بهدف تحسين القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج، واصلت الإسكوا من خلال إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، العمل على تطبيق البرنامج الإقليمي لبناء القدرات في المواضيع المتصلة بالتجارة والبيئة في المنطقة العربية[٥]. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أعدّت الإسكوا دراسة[٦] لتقييم نتائج تحرير مجموعة من السلع والخدمات البيئية حددتها جامعة الدول العربية على التجارة والعائدات الجمركية. وفي إطار البرنامج نفسه، استفادت الحكومة اليمنية من المساعدة الفنية التي قدّمتها الإسكوا في مجال إدراج الروابط بين التجارة والبيئة في استراتيجيتها الوطنية من أجل الاستدامة البيئية وخطة العمل المنبثقة عنها. وأسهمت حملة التعريف بالبرنامج وتخصيص موقع إلكتروني له (www.escwa.un.org/tear/) في نشر معلومات حول مختلف الأنشطة التي ينفذها الشركاء في البرنامج.

(٥) تتولى تنسيق هذا البرنامج أمانة مشتركة تضمّ الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في المنطقة العربية والإسكوا، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٦) E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1.

مشاريع في السياسة الاجتماعية المتكاملة

تركّز الإسكوا، من خلال إدارة التنمية الاجتماعية، على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع واعتماد سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية تراعي خصوصيات المنطقة ومزاياها الثقافية، ويكون الهدف منها ترسيخ الإنصاف الاجتماعي والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى اللجنة كذلك إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ خطط وبرامج ومشاريع تشارك فيها جميع القطاعات، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، وتركّز على الشباب والعمال المهاجرين وذوي الإعاقات والفقراء في المناطق الريفية والحضرية.

الخدمات الاستشارية والتعاون الفني

أصدرت الإسكوا التقرير الثاني حول التنمية الاجتماعية: من المفهوم إلى الممارسة[١]، في عام ٢٠٠٨، وأصدرت كذلك مجموعتين من المواد الإعلامية حول آليات السياسة الاجتماعية وأدواتها، الأولى عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية[٢] والثانية عن المراصد الاجتماعية[٣]. وأطلقت الإسكوا عدداً من المشاريع في فلسطين ومصر، تلبية لطلب الجهات المعنية في كل بلد.

وتواصل الإسكوا الاضطلاع بدورها الريادي في المنطقة في تحليل الإقصاء وإجراء البحوث حوله، وذلك من خلال مشاركتها في مرحلة التشاور حول السياسات العامة في مشروع حساب التنمية المشترك بين المناطق. ويُعنى المشروع بالتعاون بين بلدان المنطقة لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتحسين الرعاية الصحية، وذلك وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وأعدت الإسكوا إضافة إلى ذلك دراسات تقوم على منهجيات ابتكارية لتحليل الإقصاء الاجتماعي في المنطقة. وأشارت دراسات أعدّت في لبنان ومصر واليمن إلى محدِّدات الإقصاء الاجتماعي ومقوماته ومظاهره لدى عدد من المجموعات المحرومة والمهمّشة. وفي ضوء سعيها إلى الاستمرار في الوفاء بمهمتها وتزويد البلدان الأعضاء بالأدوات التحليلية والمنهجية اللازمة لوضع ورصد وتنفيذ برامج ترمي إلى إدماج الفئات الضعيفة، بدأت الإسكوا، من خلال إدارة التنمية الاجتماعية، العمل على مشروع لتحديد واقع عدم الإنصاف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقات في الأردن.

التركيز على الشباب

ترصد الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاجتماعية، تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وينطلق عملها فيما يتصل بالشباب على اقتناعها بأن تنمية المنطقة ستتوقف في المستقبل على قدرة البلدان على الاستفادة من فرصة النافذة الديمغرافية، والتي يمكنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) E/ESCWA/SDD/2008/3.

(٢) E/ESCWA/SDD/2008/Technical Paper.1.

(٣) E/ESCWA/SDD/2008/Technical Paper.2.

ومن أهم الأنشطة التي أنجزتها الإسكوا فيما يتصل بالشباب:

- إصدار نشرة التنمية الاجتماعية، وعنوانها بروز فئة الشباب: تبعات اجتماعية ورؤية مستقبلية[*]
- البحث في ردود بلدان الإسكوا على برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
- ورشة عمل حول تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية والتوثيق المنهجي للإنجازات (بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

(*) الإسكوا، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٠٨.

شيخوخة السكان

أجرت الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاجتماعية منذ فترة وجيزة تقييماً لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة[٤]. وطلبت من البلدان الأعضاء في الإسكوا إعداد تقارير وطنية لمتابعة تنفيذ خطة العمل وملء استبيان لرصد تنفيذها. وتم الحصول على المعلومات المتصلة بالديمغرافيا من الموارد والوثائق المتاحة في الإسكوا حول الشيخوخة. وفي إطار أنشطتها المتصلة بشيخوخة السكان، نشرت الإسكوا الملامح الديمغرافية للبلدان العربية- شيخوخة الشعوب الريفية[٥]، وأصدرت نشرة التنمية الاجتماعية وعنوانها شيخوخة السكان في البلدان العربية: بناء مجتمع لكل الأعمار[٦].

مشاركة الحكومة والمجتمع المدني في عمليات السياسات الاجتماعية

في سياق عملها المستمر في مجال التنمية بالمشاركة، اضطلعت الإسكوا من خلال إدارة التنمية الاجتماعية بعدد من الأنشطة التحليلية والعملية لتقديم الإرشاد للبلدان الأعضاء حول تحديد وتطوير نهج للتعاون الفعال بين الحكومة والمجتمع المدني في عمليات السياسة العامة في بلدان مثل فلسطين والمملكة العربية السعودية.

---

(٤) A/CONF.1979/9.

(٥) E/ESCWA/SDD/2007/Booklet.1.

(٦) الإسكوا، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٧.

ورشة العمل لبناء قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في التنمية بالمشاركة
عمّان، ٢٧ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في المملكة العربية السعودية، اضطلعت عدة بعثات استشارية أرسلتها الإسكوا بأنشطة لبناء القدرات. وقدّمت في هذا الإطار دعما استشارياً وفنياً لخطة وطنية شاركت في إطلاقها وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة الملك خالد الخيرية. وتهدف الخطة إلى بناء القدرات في التنمية الاجتماعية بالمشاركة. وتم كذلك توقيع اتفاق للتعاون، أُقرّ بموجبه البرنامج التدريبي حول التنمية الاجتماعية بالمشاركة، والذي صمّمته الإسكوا. وفي إطار هذا البرنامج، نُظّمت ست ورشات عمل لبناء القدرات في مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية، زاد عدد المستفيدين إلى ١٤٠ مشاركاً يمثّلون الحكومة والمجتمع المدني. وظهر الأثر الإيجابي للبرنامج عندما تقدّمت المملكة العربية السعودية بطلب رسمي لزيادة عدد ورشات العمل بدعم فني من الإسكوا من ٤ إلى ١٤ ورشة عمل. والجدير بالذكر أن جميع المواد الفنية والتدريبية التي تقدّمها الإسكوا تعزز الحوار والنقاش حول قضايا اجتماعية هامة جدا، وتشجّع الجهات المستخدمة لها على إبداء رأيها فيها، بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية والأكاديميون والباحثون.

الفقراء في المناطق الحضرية

أصدرت الإسكوا في سياق عملها المتصل بالفقراء في المناطق الحضرية، تقريراً هاماً في عام ٢٠٠٨ وعنوانه وضع وآفاق المدينة العربية: التحضّر وتحدي الأحياء الفقيرة[٧]. ويقدّم التقرير إطاراً عاماً لمختلف أبعاد التحضر والمناطق الفقيرة، مركزاً على مفاهيم الحكم الحضري السليم والاندماج الاجتماعي وأمن الحيازة وكان الهدف من التقرير تقييم السياسات الحكومية في هذا المجال. ويتناول التقرير مجموعة من الآليات والأدوات المعتمدة لتحسين مستوى المعيشة في المناطق الفقيرة الحضرية ولمنع نشوء مناطق فقيرة جديدة، ولمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز كفاءتها في معالجة مسألة الأحياء الفقيرة في المدن، ويتضمن التقرير كذلك مجموعة من المبادئ الأساسية والممارسات الجيدة والناجحة في المنطقة والعالم.

(٧) E/ESCWA/SDD/2008/4.

العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

في الاجتماع الرابع للجنة الإسكوا الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي (البحرين، ١-٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، قدمت الإسكوا عرضاً عن التقدم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية. وتضمن العرض تقييماً مفصلاً عن احتياجات المنطقة وأولوياتها، وآليات مقترحة لتنفيذ المشروع. وقد شارك في الاجتماع خبراء من المنطقة والعالم، وناقشوا مسائل تتعلق بتمويل المركز ومقره، ونماذج التطبيق، والأنشطة الهادفة إلى تحفيز وتسهيل نقل التكنولوجيا.

الشراكة في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

تكتسب الشراكات بين القطاعين العام والخاص أهمية كبيرة في تطبيق المبادرات والمشاريع الهادفة إلى بناء مجتمع المعلومات. وفي هذا الإطار، نظمت الإسكوا ورشتي عمل تدريبيتين في المنطقة حول مبادرات بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الأولى في عمّان في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، والثانية في الرياض في الفترة من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ونظراً إلى أهمية بناء الشراكات بين المؤسسات في احتضان المشاريع التي تسهم في بناء مجتمع معلومات شامل، نظمت الإسكوا اجتماع خبراء حول التشبيك وبناء الشراكات على مستوى المنطقة من أجل بناء مجتمع المعلومات، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتعمل الإسكوا أيضاً، بالتعاون مع لجان إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهي تؤدي منذ عام ٢٠٠٧ دوراً رائداً في تنفيذ مشروع شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة. ويركز هذا المشروع على الاستراتيجيات والآليات والأدوات اللازمة لتحويل نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مراكز معرفة، ولبناء شبكة معرفة على مستوى المنطقة تضم نقاط النفاذ المحلية. وفي إطار هذا المشروع، نظمت الإسكوا ورشة عمل تدريبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ هدفت إلى بناء قدرات موظفين رئيسيين في مجموعة من نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعريفهم إلى سبل تحويل نقاط النفاذ التي يعملون فيها إلى مراكز للمعرفة.

ملامح مجتمع المعلومات في غربي آسيا

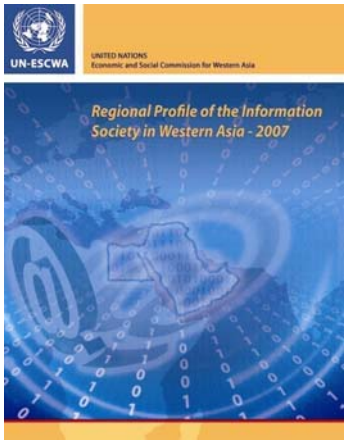

وفي إطار المتابعة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، أصدرت الإسكوا مطبوعة الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، ٢٠٠٧[١]. وقد أعدت هذه المطبوعة بالاستناد إلى ثلاثة عشر تقريراً قدمتها البلدان الأعضاء حول الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات، وهي تشمل خطوط عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وتسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنجازات المحققة في بناء مجتمع المعلومات في المنطقة. وهذه الملامح تساعد صانعي القرار والجهات المعنية في تحديث وتحسين الاستراتيجيات والخطط التطبيقية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى مقارنة

(١) E/ESCWA/ICTD/2007/15.

واقع كل بلد بواقع البلدان الأخرى في المنطقة، مما يسمح بتعزيز فرص التعاون والتكامل الإقليمي في مسار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.

قياس مجتمع المعلومات في غربي آسيا

يساعد قياس مجتمع المعلومات الحكومات في صياغة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييمها بحيث تستهدف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يُعتبر تقييم الوضع الراهن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أمراً لا بدّ منه في المنطقة. وهذا التقييم يتطلب مؤشرات مشتركة وبيانات موثوقة وقابلة للمقارنة. وتتولى الإسكوا، بصفتها عضواً في الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، تنسيق أنشطتها بحيث تتلاءم مع أنشطة الشراكة العالمية، كما تعمل على تطوير وتكييف المؤشرات الأساسية المتفق عليها دولياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة على الصعيد العالمي بما يتناسب مع احتياجات المنطقة، وتعمل كذلك على بناء قدرات البلدان الأعضاء في مجالات تحديد البيانات وتنسيقها وجمعها ونشر المؤشرات دعماً لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي عام ٢٠٠٧ نظمت الإسكوا ثلاثة اجتماعات حول قياس مجتمع المعلومات تناولت المواضيع التالية: الرزمات/اللوائح الإحصائية الجاهزة (القاهرة، ١٤-٣٠ نيسان/أبريل)، ومسوح الأسر وقطاع الأعمال (القاهرة، ٢٠-٢١ حزيران/يونيو)، واعتماد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجمع البيانات في التعليم والحكومات الإلكترونية (القاهرة، ١٣-١٥ شباط/فبراير). ومن الأنشطة التي نُفذت في إطار الشراكة مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ترجمة وثيقة المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها باللغة العربية[٢]، وتسهيل توحيد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستعملة في قياس مجتمع المعلومات في المنطقة، وإصدار كتيّب دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغة العربية[٣].

بوابة مجتمع المعلومات لمنطقة الإسكوا - إسبر[٤]

من أبرز نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات دعوة الحكومات وجميع المعنيين إلى العمل على بناء مجتمع المعلومات ورصد واقعه في كل بلد. وعملاً بهذه الدعوة، طورت الإسكوا من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة تفاعلية حول مجتمع المعلومات، وأطلقتها خلال الدورة الوزارية الخامسة والعشرين (صنعاء، أيار/مايو ٢٠٠٨). وهذه البوابة هي عبارة عن موقع إلكتروني يهدف إلى تعزيز إمكانات التعاون وإلى بناء شبكة من الشراكات حول مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذا الموقع هو موقع ثنائي اللغة (عربية/إنكليزية)، يحتوي على قواعد بيانات متعددة ويرتكز على البرمجيات ذات المصدر المفتوح. ويزود الجهات المعنية بمعلومات عن الحالة الراهنة لمجتمع المعلومات في المنطقة. ويتيح هذا الموقع أيضاً وسيلة لجمع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولبناء

---

(٢) E/ESCWA/ICTD/2007/Technical Paper.1.

(٣) http://new.unctad.org/upload/docs/Core%20ICT%20Indicators_Eng.pdf.

(٤) http://isper.escwa.org.lb/.

القدرات الإحصائية في المنطقة، وكذلك متابعة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات وتبادل التجارب والممارسات الفضلى.

نظام أسماء النطاقات باللغة العربية

في عام ٢٠٠٨، شكلت الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، فريق عمل يُعنى بوضع المبادئ الأساسية لاستخدام الحرف العربي في أسماء النطاقات المدولة. وبعد ثلاثة اجتماعات عقدها هذا الفريق، قدّم توصيات بشأن الأحرف العربية التي يمكن استخدامها. ومن الأنشطة الأخرى التي نفذها فريق العمل، إعداد دراسة جدوى حول إنشاء النطاق "arab" بمواصفات عالية ومقابله بالحرف العربي. ومن المقرر أن يستعرض هذا المشروع خلال عام ٢٠٠٩ للنظر في طرائق تمويله وتطبيقه.

تطوير تشريعات الفضاء السيبراني في منطقة الإسكوا

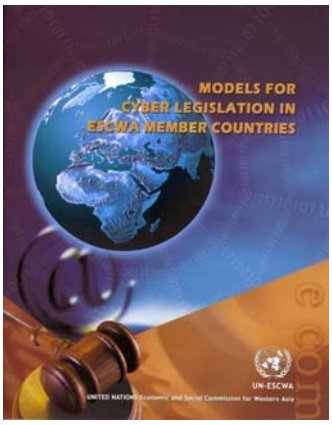

أصدرت اللجنة في عام ٢٠٠٧ دراسة حول نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في البلدان الأعضاء في الإسكوا باللغتين الإنكليزية والعربية[٥]. وتتضمن هذه الدراسة استعراضاً للوضع الحالي لتشريعات الفضاء السيبراني على المستويين الإقليمي والدولي، وتقترح مبادئ توجيهية لتطوير هذه التشريعات. وقد عُرضت هذه النماذج في اجتماع الخبراء الاستشاري حول تشريعات الفضاء السيبراني (عمّان، ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧). وانطلاقاً من هذه الدراسة، حدّثت الإسكوا نموذجاً لتشريعات الفضاء السيبراني لمساعدة البلدان الأعضاء على تطوير تشريعاتها، كما نظمت حلقات تدريبية حول استعماله (بيروت (١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وتواصل اللجنة جهودها لإطلاق حملة توعية حول دور تشريعات الفضاء السيبراني في تطوير مجتمع المعلومات.

تعزيز المحتوى الرقمي العربي

أطلقت الإسكوا مسابقة المحتوى الرقمي العربي في صيف عام ٢٠٠٨ في خمسة من البلدان الأعضاء، وهي الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان واليمن. والجدير بالذكر أن اللجنة نظمت المسابقة بالشراكة مع حاضنات التكنولوجيا في البلدان المعنية. وحظي الفائزون بفرصة لاحتضان مشاريعهم لفترة معينة تمكنهم من تطوير هذه المشاريع إلى نماذج فعلية يستطيع على أساسها كل فائز إنشاء مشروعه الخاص.

رافقت المسابقة حملة توعية. واختيرت في نهايتها خمسة مشاريع فائزة من أصل ٥٥ مشروعاً مشاركاً. وحظي الفائزون بفترة احتضان لمشاريعهم حتى نهاية عام ٢٠٠٩، تنطلق بعدها المشاريع الفائزة لدخول السوق وتسويق منتجاتها في المحتوى الرقمي العربي.

(٥) E/ESCWA/ICTD/2007/8.

إنجازات في التحليل الاقتصادي

اعتمدت الإسكوا في عملها في مجال الإحصاء استراتيجية ذات هدفين، الأول هو تعزيز الأطر المؤسسية في الأجهزة الإحصائية للبلدان الأعضاء، والثاني هو تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠، وإجراء مسح الأسر المعيشية وغيره من المسوح، وذلك لتوفير البيانات اللازمة لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتستمد الإسكوا أولويات عملها من الأولويات الإقليمية والالتزامات الدولية. ومن مجالات العمل الإحصائي لهذه الفترة الأهداف الإنمائية للألفية، والإحصاءات الديمغرافية والسكانية، وإحصاءات النوع الاجتماعي، وإحصاءات العمل، والحسابات القومية، وبرنامج المقارنات الدولية، والتجارة الخارجية، والإحصاءات القطاعية والبيئية. كما تركز اللجنة على تقييم الاحتياجات لبناء قدرات الأجهزة الإحصائية المركزية في البلدان الأعضاء من خلال بناء قواعد البيانات وتوفير الموارد الإحصائية عن تطبيق المعايير والطرق الحديثة.

الأهداف الإنمائية للألفية

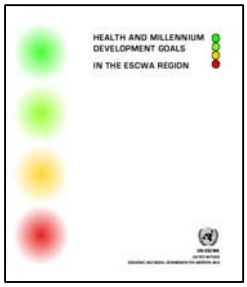

تعمل الإسكوا منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام ٢٠٠٠، على رصد تنفيذ هذه الأهداف في المنطقة العربية ووضع التقارير عنها، كما تعمل على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في جمع البيانات ونشرها عن طريق التقارير الوطنية.

وفي الفترة موضوع هذا التقرير، عملت الإسكوا على جمع البيانات الأساسية والبيانات الفوقية من الأجهزة الإحصائية الرسمية في كل بلد. ونشرت حصيلة تحليل هذه البيانات، ومقترحات لتحسينها، في تقرير على مستوى المنطقة بعنوان الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: إطار للرصد ومقترحات للتحسين[١]. كما أصدرت تقريراً موضوعياً عن الصحة في الأهداف الإنمائية للألفية[٢] يتضمن رصداً للتقدم الذي أحرزه كل بلد نحو تحقيق الأهداف الصحية منذ عام ١٩٩٠، وتحليلاً لوضع المؤشرات المتصلة بالصحة في المنطقة وبلدانها.

ونظمت الإسكوا ورشات عمل دورية عن برمجيات ديف إنفو (DevInfo) لمستخدمي البيانات ومجهزيها، وأطلقت في عام ٢٠٠٨ قاعدتي بيانات على المستوى الإقليمي تستند إلى البيانات الوطنية، الأولى خاصة بالصحة[٣] والثانية تتعلق بالشباب[٤]. كما نظمت الإسكوا ورشة عمل عن قاعدة بيانات ديف إنفو[٥] للعاملين في قطاع الصحة المسؤولين عن تجميع البيانات وتجهيزها، شارك فيها مسؤولون من الأجهزة

---

(١) E/ESCWA/SD/2008/IG.1/4.

(٢) ESCWA. 2008. *Health and MDGs* (E/ESCWA/SCU/2007/Technical Paper.2). Also available at: http://www.escwa.un.org/divisions/scu/healthMDG/index.asp.

(٣) More information on the HealthInfo database is available at: http://health-info.escwa.org.lb/.

(٤) More information on the YouInfo database is available at: http://youthinfo.escwa.org.lb.

(٥) More information on the workshop is available at: http://www.escwa.un.org/information/meetings.asp?division=sd&condition=old.

الإحصائية الرسمية (بيروت، ٧-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ونفذت برنامجاً ميدانياً حول تحسين المعلومات الإحصائية لتعزيز قدرة مستخدمي الإحصاءات على رصد الأهداف الإنمائية للألفية ووضع التقارير عنها[٦].

الإحصاءات السكانية والديمغرافية

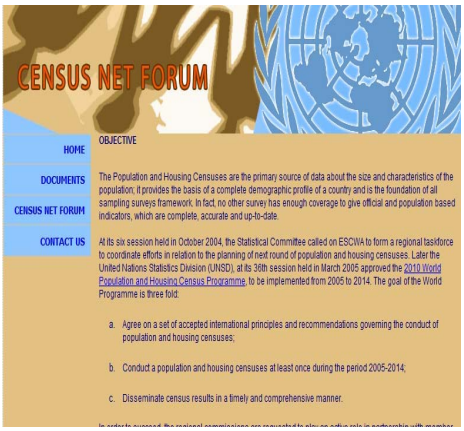

دعماً لجهود البلدان الأعضاء في إجراء تعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠، أنشأت الإسكوا فريق العمل الإقليمي المعني بتعدادات السكان والمساكن. وهذا الفريق يجتمع كل سنة لمناقشة تجارب البلدان وتبادلها، إضافة إلى الدروس المكتسبة، والممارسات الفضلى في مجال تعدادات السكان والمساكن، ولبحث قضايا المنطقة وأولوياتها فيما يتعلق بإجراءات التعداد وفعاليتها. وإضافة إلى ذلك، أطلقت الإسكوا شبكة خاصة بالتعدادات لتكون موقعاً تنشر عبره أوراق مرجعية للاجتماعات التي تنظمها الإسكوا في مجال الإحصاء ومنبراً للمناقشة وتبادل الآراء ومرجعاً يتضمن معلومات متنوعة حول مختلف المواضيع الإحصائية. وعقد فريق العمل الاجتماع الرابع (القاهرة، ٥-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) بهدف مناقشة موضوع ترجمة التنقيح الثاني من مبادئ تعدادات السكان والمساكن، ونشر البيانات المفصلة وجدولتها وتلزيم عمليات التعداد[٧].

(٦) More information on the statistical literacy programme is available at: http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=other&field_name=ID&FileID=573.

(٧) More information is available at: http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=527E.

إحصاءات النوع الاجتماعي

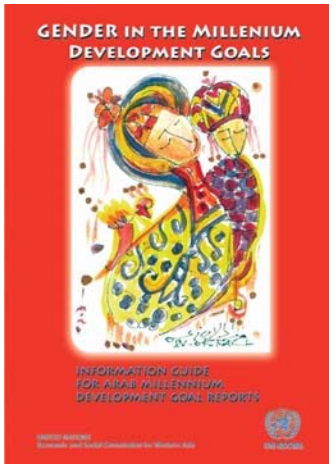

يتطلب العمل على موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تطوير نظام موحد لجمع المعلومات ورصدها لغرض تكوين إحصاءات النوع الاجتماعي. وقد عملت الإسكوا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في رصد الأهداف الإنمائية للألفية ووضع التقارير عنها.

ولهذه الغاية عقدت اجتماع خبراء حول النوع الاجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية (القاهرة، ١٠-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). ودعا المجتمعون إلى اعتماد إطار القياس الذي يراعي المفهوم الاجتماعي. وهذا الإطار الثلاثي الأبعاد يتضمن مجموعة من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي الهدف منها تسهيل رصد الأهداف الإنمائية، والامتثال لشروط منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ورشات عمل حول إحصاءات النوع الاجتماعي

- ورشة عمل حول دمج النوع الاجتماعي في إحصاءات العمل في العراق (تورين، ٩-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)
- ورشة عمل حول تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية ودمج النوع الاجتماعي في العمل الإحصائي (بيروت، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)
- ورشة عمل حول تصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات ودمج النوع الاجتماعي في الإحصاءات القطاعية (اسطنبول، ٢٤-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨)
- برنامج الزمالات في إحصاءات النوع الاجتماعي (٧-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)
- ورشة عمل عن إحصاءات النوع الاجتماعي ومسح استخدام الوقت (٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

الحسابات القومية وبرنامج المقارنات الدولية

تُعتبر دورة ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية أوسع مبادرة إحصائية على الصعيد العالمي. ويدير هذا البرنامج البنك الدولي على الصعيد العالمي، بينما تتولى إدارة الإحصاء مسؤولية نشره على الصعيد الإقليمي. ويطبق هذا البرنامج حالياً ١١ بلداً من البلدان الأعضاء. وباستخدام سلسلة من المسوح الإحصائية لجمع بيانات حول الأسعار لسلة من السلع والخدمات، يهدف البرنامج إلى إنتاج مستويات من الأسعار تكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، ومجاميع اقتصادية بالقيمة الحقيقية، وبتقديرات معادل القوة الشرائية.

وباستخدام معادل القوة الشرائية كعامل للمقارنة يمكن قياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي النسبي للبلدان، ومراقبة حالات الفقر، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوجيه البرامج على النحو الأمثل.

التجارة الخارجية

تقدِم الإسكوا، من خلال إدارة الإحصاء، وبالتعاون مع إدارة الاحصاءات بالأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المساعدة للبلدان الأعضاء لبناء القدرات في مجال تجميع البيانات التجارية وتحليلها ونشرها من أجل صياغة الخطط والسياسات للمفاوضات التجارية الإقليمية والدولية ورصدها وتقييمها.

وتندرج هذه الأنشطة في إطار مشروع لتطوير إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وتجميع إحصاءات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء[٨]. ودعماً لهذا العمل، نظمت الإسكوا ورشتي عمل، ركزت الأولى على تجميع البيانات وتطبيق المفاهيم المنهجية (عمّان، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) وتناولت الثانية جودة البيانات والأرقام القياسية للتجارة الخارجية (القاهرة ، ١٢-١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨).

المحاسبة البيئية

تشرف إدارة الإحصاء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مشروع تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئية. وهذا المشروع يهدف إلى إدراج الشواغل البيئية في التنمية الاقتصادية، ودعم البلدان الأعضاء في جهودها لتطوير حسابات المياه. وفي موازاة هذا المشروع، وضع منهاج عمل تفاعلي لاستكمال الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئية باستمرار، وهو يشكل موردا إحصائياً للمنطقة العربية وغيرها من المجموعات المعنية.

واستمرت الإسكوا طوال عام ٢٠٠٨، في تعزيز شراكتها مع وكالات أخرى[٩] عبر تنفيذ أنشطة مشتركة، وتنظيم ورشتي عمل على المستوى دون الإقليمي ودورات تدريبية حول حسابات المياه ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه لبلدان الخليج العربية (بيروت ٢٥–٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨).

(٨) More information on this project is available at: http://www.escwa.un.org/divisions/scu/tradestats/index.asp.

(٩) Including UNSD, MEDSTAT (Regional Programme of Statistics in the Mediterranean Region), ECLAC and the United Nations Environment Programme.

المكتبة الافتراضية: تبادل المعرفة

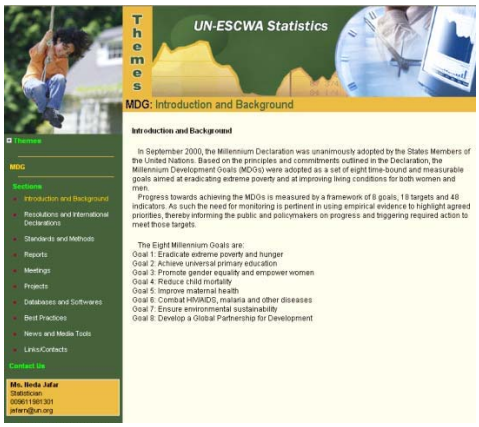

أنشأت إدارة الإحصاء مكتبة افتراضية[١٠] لتكون مصدراً يستخدمه الخبراء من جميع التخصصات للحصول على موارد إحصائية في جميع المجالات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتغطي المكتبة حالياً خمسة مواضيع هي النظم الإحصائية الوطنية، والأهداف الإنمائية للألفية، وتعدادات السكان والمساكن، وإحصاءات النوع الاجتماعي، والإحصاءات الصحية والإعاقة.

(١٠) More information is available at: http://www.escwa.un.org/divisions/ main.asp?division=sd.

المساواة بين الجنسين في صلب السياسة العامة
إعداد رانية الجزائري

تضطلع الإسكوا، من خلال مركز المرأة التابع لها، بمجموعة من الأنشطة المعيارية والتحليلية والعملية لاقتراح توصيات محددة على واضعي السياسات حول كيفية النهوض بحقوق المرأة في المنطقة؛ وبناء القدرات فيما يتصل بحقوق المرأة وبالانضمام إلى الصكوك الدولية، لا سيما في الأوساط البرلمانية المسؤولة عن تعديل التشريعات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة؛ وبناء قدرات المؤسسات الحكومية، مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، في قضايا المساواة بين المرأة والرجل؛ ورفع مستوى وعي الرجال والنساء في المجتمع ككل فيما يتصل بقضايا المرأة.

تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بلدان الإسكوا

لا يزال تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١] والبروتوكول الاختياري التابع لها[٢] من أهم أولويات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولذلك، نظّمت الإسكوا عدداً من ورشات العمل والبعثات الاستشارية بهدف بناء القدرات ورفع مستوى الوعي بضرورة تنفيذ الاتفاقية، وتوضيح ضرورة سحب التحفظات عليها. وقد التزمت البلدان الأعضاء، بموجب الاتفاقية، بتقديم تقرير دوري للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الاتفاقية. وتقدم الإسكوا المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في صياغة هذه التقارير وفقاً للشروط المبينة في المبادئ التوجيهية التي أعدتها اللجنة المعنية بالاتفاقية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظّمت الإسكوا بعثة إلى البحرين للتعريف بمضمون الاتفاقية، ومساعدة مؤسسات المجتمع المدني على صياغة تقارير الظلّ. وعملت بعثة أخرى معنية بالتعاون الفني على مساعدة الآليات الوطنية في البحرين على إنجاز تقريرها الرسمي لرفعه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونظّمت الإسكوا، بالتعاون مع إدارة النهوض بالمرأة في الأمم المتّحدة، ورشة عمل إقليمية للقضاة والقاضيات والبرلمانيين والبرلمانيات حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عمان، في الفترة ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وورشة عمل إقليمية حول دور البرلمانيين في تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في بيروت، في الفترة ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

دمج قضايا المرأة في السياسات الوطنية

تسعى الإسكوا إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مراعاة منظور المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك من خلال إنشاء آليات وطنية معنية بالمرأة، ودعم البلدان التي سبق أن اعتمدت تلك الآليات. وقد أنشأت جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا آليات وطنية تُعنى بالمرأة أو هيئات حكومية تُعنى بقضاياها، وفقاً

(١) The text of the Convention can be found at: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/.

(٢) البروتوكول الاختياري هو وثيقة تحدد إجراءات الاتصال والاستعلام. وهي تمكن الأفراد والمجموعات من المطالبة بحقوقهم بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتمكن اللجنة من التحقيق في حالات انتهاك حقوق المرأة في البلدان الموقعة على البروتوكول.

لمجال الاهتمام الثامن من منهاج عمل بيجين[٣]. وتستمر الإسكوا في العمل مع هذه الهيئات على بناء قدراتها من خلال تنظيم الاجتماعات وورشات العمل التدريبية، ومن خلال إصدار المواد والمنشورات المتعلقة بعملها. ويتضمن هذا الدعم تقديم خدمات استشارية ودورات تدريبية.

عمل الإسكوا في تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

ارتفع عدد الطلبات التي قدمتها البلدان الأعضاء للإسكوا للحصول على الدعم الفني والخدمات الاستشارية في مجال قضايا المرأة منذ إنشاء مركز المرأة في عام ٢٠٠٣. وعززت أنشطة الإسكوا التحليلية والمعيارية والعملية اهتمام البلدان الأعضاء بهذه القضايا.

وقد نظّمت الإسكوا أكثر من ٣٠ بعثة خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، وقطر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وكان الهدف من هذه البعثات بناء قدرات البلدان الأعضاء في قضايا مثل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥[٤] الذي يركز على حماية حقوق المرأة في ظروف النزاعات ودمج هذه الحقوق في جهود بناء السلام ما بعد النزاعات؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وإدماج قضايا المرأة في السياسات العامة وفي وضع الميزانية؛ والتخطيط الاستراتيجي. ونتيجة لجهود بناء القدرات تمكنت بلدان عديدة من توطيد التزامها بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، من خلال دمج قضايا المرأة في مؤسسات الدولة والهياكل الحكومية. ومن الإنجازات التي حققتها بعثات الإسكوا: تقديم الدعم الفني للجمهورية العربية السورية في تطوير الخطّة الإنمائية لخمس سنوات؛ ومساعدة البحرين والجمهورية العربية السورية على رفع التقرير الوطني المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللجنة المختصة في الوقت المناسب.

وفي سلسلة الدراسات التي تصدرها الإسكوا عن المرأة العربية والتنمية، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تفعيل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، كما أصدرت دراسة أخرى عن دمج قضايا المرأة في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية. وقد أعدت هذه الدراسة لتعزيز المهارات الفنية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة فيما يتعلق بدمج قضايا المرأة في قطاعي المياه والبيئة. وعرضت الدراسة على اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في عمان في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٣) The text of the Beijing Platform for Action and further information is available at: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/.

(٤) United Nations Security Council resolution 1325 (2000).

ورشة عمل حول مراعاة قضايا المرأة في وضع الميزانية، عمّان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

أنشأ مركز المرأة شبكة إلكترونية لتسهيل الاتصال بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتبادل الخبرات فيما بينها. وأطلقت الإسكوا في عام ٢٠٠٧ نشرة إخبارية إلكترونية فصلية حول مراعاة منظور المساواة بين المرأة والرجل في مختلف القطاعات. وقد صدر منها ١٥ عدداً وعرضت على الموقع الإلكتروني للجنة، والهدف من هذه النشرة توضيح القضايا التي تؤثر على وضع المرأة ومنها النزاعات، والهجرة، وتغيّر المناخ، والأمن الغذائي، والطاقة المتجدّدة[٥].

(٥) Available at: http://www.escwa.un.org/divisions/ecw.asp?division=ecw.

معالجة القضايا الناشئة والنزاعات

أنشطة في مجال بناء القدرات: نهج القسم المعني بالقضايا الناشئة والنزاعات

الهدف من أنشطة بناء القدرات هو تعزيز قدرة القطاع العام على العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتنظم هذه الأنشطة بحيث توافق الإطار العام حيث تجري عملية التنفيذ، وتلبي احتياجات البلدان الأعضاء، كما تتلاءم مع استراتيجيات التنمية لكل بلد. وتُصمم كذلك على نحو يسمح بخلق حركة مستدامة يكون فيها كل متدرب محركاً لعملية الحكم السليم وللجهود الإنمائية في المؤسسات المحلية.

ورشات عمل في التخطيط الاستراتيجي: في إطار أنشطة التعاون الفني، نظم القسم المعني بالقضايا الناشئة والنزاعات ورشتين تدريبيتين حول التخطيط الاستراتيجي لمديرين في القطاع العام في فلسطين واليمن. وقد انعقدت هاتان الورشتان في بيروت (٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) وصنعاء (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) وشارك فيهما مسؤولون في القطاع العام من ٢٠ مؤسسة فلسطينية و١٥ مؤسسة يمنية. وركزت الورشتان على المفاهيم والمبادئ والنهج التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي. وقد اكتسب المتدربون الوسائل اللازمة لتدريب أفراد آخرين. وكان الهدف من هذا النشاط تعريف المشاركين على التقنيات المناسبة التي تمكنهم من تطوير مهاراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومساعدتهم على وضع خطط عمل وتنفيذها في أماكن عملهم، وإفساح المجال لتبادل الخبرات والتجارب.

بناء القدرات وتقوية المؤسسات في وزارة البلديات والأشغال العامة في إطار مشروع العراق

- ازدياد قدرة وزارة البلديات والأشغال العامة على تأمين الخدمات العامة بفعالية.
- ازدياد قدرة المدربين التابعين للوزارة على إدارة برامج التدريب اللامركزية.
- تدريب ٢٥٠ مسؤولاً في القطاع العام في مجموعة من مجالات الإدارة العامة منها إدارة توفير المياه خلال الأزمات، والصرف الصحي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، واللامركزية في توفير الخدمات، والمهارات القيادية، والمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والإدارة المالية، والتدقيق الداخلي.

بناء القدرات من خلال مشروع إدارة القطاع العام في العراق

- وضع إطار عمل لتطوير إدارة القطاع العام في العراق.
- بناء قدرات ٥٥ موظفاً يعملون في المركز الوطني لتقديم الاستشارة وتطوير الإدارة من خلال تنظيم الحلقات التدريبية والجولات الدراسية.
- تعزيز مشاركة المركز في شبكة معاهد التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي شبكة تعنى بالحكم السليم على مستوى المنطقة.
- تجهيز المركز ببرامج وتقنيات متطورة متعلقة بالإدارة والتخطيط الاستراتيجي (Parmenides Eidos Think Tools).

الحافلة الإلكترونية

أطلقت الإسكوا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مشروع الحافلة الإلكترونية بالشراكة مع مؤسسة سرادار. والهدف من هذه الحافلة هو إتاحة فرص جديدة لتوليد المداخيل والحد من البطالة في القرى النائية والمحرومة عن طريق سد الفجوة الإلكترونية. إلا أن الحافلة دمرت خلال الحرب على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، فأطلقت الإسكوا حافلة إلكترونية جديدة بمساعدة إيطالية وكندية، سميت بطائر الفينيق. وهذه الحافلة هي عبارة عن مدرسة متنقلة تقدم حلولاً بكلفة منخفضة لمشاكل عدة يواجهها الأفراد القاطنون في القرى النائية. والمستفيدون من هذا المشروع هم من الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، وسكان الأرياف، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والمؤسسات الأهلية والتعليمية، والبلديات في قرى جنوب لبنان المحرومة. وقد نجحت الحافلة الإلكترونية منذ إطلاقها في تقديم التدريب إلى ٧٧٠ شخصاً اكتسبوا مهارات إضافية تعزز حظوظهم في الحصول على فرصة عمل. وأسهم هذا المشروع في تمكين النساء من تأمين مدخول ثان للعائلة وتحسين أداء الموظفين في العمل، مما سينعكس إيجاباً في المستقبل على إنتاجية المؤسسات التي يعملون فيها وربحيتها، والقدرة على خلق فرص عمل جديدة. وبعد نجاح مشروع الحافلة في لبنان، تسعى الإسكوا حالياً إلى تنفيذ مشاريع مماثلة في العراق واليمن.

الحافلة الإلكترونية ٢٠٠٨

تدمير الحافلة الإلكترونية

الحافلة الإلكترونية ٢٠٠٦

مشروع التجمعات الذكية في العراق

أطلقت الإسكوا مشروع التجمعات الذكية في العراق لنشر وترسيخ مبادئ التكنولوجيا الحديثة من أجل خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع إنشاء المشاريع والحد من الفقر. وقد صمِّم هذا المشروع على ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد، والظروف المحيطة بها والأولويات الإنمائية. وركز المشروع في الأصل على قريتين نائيتين في البلاد، إلا أن عناصره مصممة على نحو يسمح بنشره في مختلف أنحاء العراق.

وأشركت الإسكوا جامعات عراقية في تطبيق العناصر الأساسية للمشروع، بغية تمكين المؤسسات المحلية من وضع مشاريع مماثلة بالاعتماد على مواردها الخاصة ومعرفتها في هذا المجال. وسعياً إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام

المكونات الأساسية للمشروع

- المراكز المتعددة المهام للتكنولوجيا: الهدف من هذه المراكز هو تأمين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وتقديم دورات تدريبية تطوعية للمجتمعات الفقيرة.
- وحدات التصنيع الزراعي/الغذائي: الهدف من هذه الوحدات هو تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية والغذائية مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- برنامج نشر التكنولوجيا: الهدف من هذا البرنامج هو تشارك التجارب المكتسبة وتقديم الدعم والتدريب لمؤسسات المجتمع المدني.

والخاص، سلمت اللجنة المرافق التي استحدثتها في إطار المشروع للبلديات لتؤجرها بدورها للقطاع الخاص. وفيما يلي أهم الإنجازات التي حققها مشروع التجمعات الذكية:

- إنشاء وتسليم مرفقين لتصنيع الأجبان والألبان في قريتي الدبس وسيد دخيل؛
- إنشاء وتجهيز مختبرات كيميائية وميكروبيولوجية في جامعتي صلاح الدين وذي قار؛
- تدريب ٢٠٠ شخص على كيفية تقديم دورات تدريبية في مبادئ تكنولوجيا الاتصالات، والتصنيع الزراعي/الغذائي، وتصنيع الأجبان والألبان، والمحاسبة، ومحو الأمية، وإجراءات إدارة المكاتب وإنشاء مؤسسات صغيرة على مستوى كل قرية؛
- تصميم وتطوير ثلاث قواعد بيانات لتمكين المجتمعات المحلية من الحصول على معلومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعن فرص العمل، وخدمات الدعم الفني عبر شبكة الإنترنت.

مطبوعات هامة

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل: تقرير سنوي تعده الإسكوا وتحيله بموجب مذكرة من الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويلقي هذا التقرير الضوء على التراجع المقلق لمستوى التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى تداعيات التدابير الإسرائيلية على السكان، بما فيها الحصار المفروض على قطاع غزة والقيود على التنقل. وركز التقرير أيضاً على استمرار حركة الاستيطان في قطاع غزة وعلى استكمال بناء الجدار الفاصل.

العدد الأول من سلسلة أماكن النزاعات: الاتجاهات والآثار، المعنون **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزوح الناجم عن النزاعات في منطقة الإسكوا:** يتضمن تحليلاً للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها النزاعات على منطقة الإسكوا. وتبلغ نسبة النازحين جراء النزاعات في منطقة الإسكوا ٣٥ في المائة من مجموع النازحين في العالم، إذ تشير الأرقام إلى وجود ٧.٦ مليون لاجئ و٧.٢ مليون نازح داخلي. والهدف من هذه الدراسة هو التأكيد على أن النزوح هو قضية إقليمية تفرض على بلدان المنطقة اعتماد سياسات منسقة لمعالجتها.

الإسكوا والإعلام

بذل مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت التابع لدائرة الأمم المتحدة للإعلام في نيويورك، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جهوداً متواصلة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لدعم عمل اللجنة بمختلف إداراتها الفنية، ولرسم صورة أكثر وضوحاً عن أنشطتها وبرامج عملها. ولهذه الغاية نظم المركز معارض للمطبوعات، وأمن تغطية لإطلاق مطبوعات رئيسية، ونظم ندوات إعلامية، ونسق الأنشطة في مناسبة يوم الأمم المتحدة.

معارض خاصة بمطبوعات الإسكوا

نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام معرضين كبيرين لمطبوعات الإسكوا في عام ٢٠٠٨. المعرض الأول في صنعاء وقد تزامن تنظيمه مع انعقاد الدورة الوزارية الخامسة والعشرين للإسكوا. استمر المعرض أربعة أيام. وتضمن أحدث مطبوعات اللجنة في مجموعة من المجالات منها المياه والمرأة والتكنولوجيا. أما المعرض الثاني، فتضمن مطبوعات للإسكوا ولمنظومة الأمم المتحدة، وكان في مناسبة يوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واندرج هذا المعرض في إطار الاحتفال الرسمي بيوم الأمم المتحدة الذي اشترك في تنظيمه نادي الليونز لمنطقة لبنان والأردن والعراق. واستقطب المعرضان عدداً كبيراً من الزوار ووسائل الإعلام ووجوهاً إعلامية بارزة. كما حظيت المطبوعات باستحسان الزوار الذين أقبلوا على شرائها. وحظي المعرضان بتغطية إعلامية كبيرة مما ساهم في تكريس دور الإسكوا مصدراً للخبرات الفنية في المنطقة في مجالات عدة.

الدورة الوزارية الخامسة والعشرون للإسكوا، اليمن (أيار/مايو ٢٠٠٨)

تغطية إعلامية كثيفة للدورة الوزارية الخامسة والعشرين للإسكوا

تشكل الدورات الوزارية للإسكوا التي تعقد كل سنتين فرصة للوصول إلى جمهور أكبر ولنشر المزيد من المعلومات حول منظمة الأمم المتحدة واللجنة. واهتم مركز الأمم المتحدة للإعلام في الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الوزارية الخامسة والعشرين (صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو) ببث معلومات حول اللجنة بانتظام وبنشر تقارير عنها في وسائل الإعلام في المنطقة، لا سيما في اليمن، وساهم المركز في تسليط

الضوء على الإسكوا إعلامياً طوال الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الوزارية، لا سيما في البلد المضيف. واستقطبت الدورة الوزارية والأحداث التي رافقتها عدداً كبيراً من وسائل الإعلام، وحظيت بتغطية واسعة لمختلف الأنشطة التي تخللتها عبر نشر التقارير الصحافية وعرض المقابلات التلفزيونية مع المشاركين ومع مسؤولين في الإسكوا. وقد بثت القناة الرسمية اليمنية الجلسة الافتتاحية للدورة مباشرة وخصصت جزءاً من نشرتها المسائية لهذا الحدث. والجدير بالذكر ان نجاح الدورة الوزارية تجلى فيما حظيت به من تغطية إعلامية واهتمام واسع.

مؤتمرات صحافية لإطلاق المطبوعات الرئيسية

نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام، في عام ٢٠٠٨، مؤتمرات صحافية أطلقت خلالها مطبوعات رئيسية للإسكوا، ومن هذه المطبوعات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي، والاستعراض السنوي للتطورات في مجالي العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ودليل المعلومات لصياغة التقارير حول الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، والتقرير العالمي للاستثمار، وتقرير السياسة الاجتماعية المتكاملة.

وقد استحوذت هذه المؤتمرات الصحافية على اهتمام وسائل الإعلام، إذ تناولت مواضيع هامة في المنطقة مثل التنمية والشباب. وساهمت كذلك في تكريس الإسكوا مصدراً موثوقاً في المسائل التي تعنى بها، وتشجيع وسائل الإعلام على اتخاذ المطبوعات مصادر يمكن الرجوع إليها واستقاء معلومات ومقتطفات منها في مواضيع عديدة.

إطلاق إحدى الوثائق الرئيسية الصادرة عن الإسكوا
(آب/أغسطس ٢٠٠٨)

ندوات ومقابلات إعلامية

نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في عام ٢٠٠٨ ندوتين إعلاميتين في بيت الأمم المتحدة للقضاة الشباب والطلاب الجامعيين. واستمع المشاركون في الندوتين إلى شرح مفصل عن عمل الأمم المتحدة عموماً والإسكوا خصوصاً، تعرفوا من خلالها إلى طبيعة عمل اللجنة ودورها وازدادوا اقتناعاً بأهميتها وتأثيرها.

كما نظم المركز مقابلات صحافية مع الأمين التنفيذي للإسكوا على المستويين المحلي والإقليمي. وكان الهدف منها نشر المعلومات حول عمل اللجنة ودورها وأنشطتها. وساهمت هذه المقابلات في توضيح مدى انخراط الإسكوا في القضايا المحلية والإقليمية والدور الذي تؤديه في تأمين الخدمات للمنطقة.

الاحتفال بيوم الأمم المتحدة
(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)

التنسيق ليوم الأمم المتحدة

تولّى مركز الأمم المتحدة للإعلام التنسيق لأنشطة يوم الأمم المتحدة في لبنان الذي تخللته تحقيقات صحافية ومقابلات تلفزيونية عن عمل الأمم المتحدة والإسكوا. وكان لهذا النشاط الإعلامي وقع طيب على الرأي العام، إذ أسهم في توضيح صورة الإسكوا للجمهور وفي إزالة الغموض المتعلق بعمل اللجنة وتوضيح ما يميزها عن سائر أجهزة الأمم المتحدة.

الخدمات الإدارية

تضمّ الإسكوا إدارة للخدمات الإدارية، مهمتها تقديم الدعم في مجالات أساسية لتسهيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وتتولى الإدارة تقديم المشورة للأمين التنفيذي بشأن توجهات السياسة العامة للجنة، كما تشرف على عملية الإصلاح، وتنسق الخدمات الأساسية، وجميع جوانب الدعم التنظيمي والإداري المطلوبة لسير العمل. والخدمات الإدارية هي في معظمها خدمات غير ظاهرة، لكنها ضرورية ولا غنى عنها لسير عمل اللجنة، وتلبية حاجات الموظفين فيها، ونجاح برنامج عملها.

إدارة الموارد البشرية

يتولى قسم إدارة الموارد البشرية الاهتمام بشؤون الموظفين بمختلف درجاتهم وفئاتهم. وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، عمل هذا القسم على تحسين كفاءة بعض الإجراءات المتعلقة بالتوظيف، والمستحقات، وطبّق سياسات لتبسيط عملية التوظيف وإدارة شؤون الموظفين، وتحقيق المزيد من الشفافية فيها. كما قدّم البرامج التدريبية وخدمات الرعاية الصحية لجميع الموظفين.

نظم المعلومات والاتصالات

يتولى قسم نظم المعلومات والاتصالات تقديم الدعم الإداري والفني لصيانة البنية التحتية التابعة للجنة في الاتصالات والمعلومات، وتقديم الحلول المبتكرة اللازمة على هذا الصعيد. كما يقوم القسم بصيانة موقع الإسكوا على شبكة الإنترنت والصفحات المتفرعة منه. وهو بذلك يسهم في عملية نشر المعلومات عن اللجنة وأنشطتها، وإيصالها إلى البلدان الأعضاء والرأي العام.

خدمات الدعم المركزي

الهدف من خدمات الدعم المركزي هو صيانة بيت الأمم المتحدة في بيروت، وإدارة المعدّات الموجودة فيه، وتوفير الشروط اللازمة لاستمرار العمل فيه. وتشمل خدمات الدعم المركزي مجموعة واسعة من المجالات منها إجراءات السفر، وإدارة ممتلكات اللجنة، والجرد، والبريد وإدارة أرشيف الإسكوا.

المشتريات

تتولى هذه الوحدة توفير واستئجار الخدمات وتأمين المعدّات. ويشمل عملها إجراءات الشراء، وتحديد المواصفات المطلوبة واستدراج العروض والمقترحات، وإجراء المفاوضات والاتصالات اللازمة لتأمين الخدمات المطلوبة بنوعية جيدة وكلفة تنافسية.

الشؤون المالية والميزانية

يتولى قسم الشؤون المالية والميزانية إدارة موارد اللجنة وعمليات المحاسبة سواء أكان في إطار الميزانية العادية أو الموارد من خارج الميزانية، كما يتولى رصد الأصول المالية للجنة وتخطيط استخدامها

ومراقبتها. والقسم يعمل على تعزيز كفاءة هذه العمليات باعتماد البرامج الإلكترونية المتخصصة حيثما أمكن. ويوضح الشكل مجموع النفقات موزعة على الإدارات والأقسام بالنسب المئوية من مجموع الموارد.

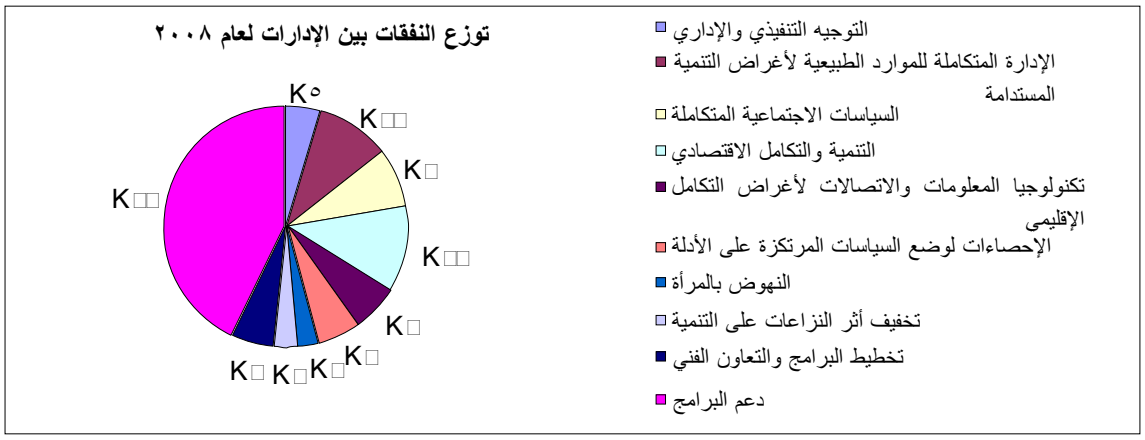

الأمن والسلامة

قسم الأمن والسلامة هو من أبرز أقسام إدارة الخدمات الإدارية، فموظفوه منتشرون دائماً في المبنى وخارجه، ووجودهم هو عامل اطمئنان للموظفين والزوار، وضروري لسلامتهم أيضاً. وفي الفترة موضوع التقرير، واجهت الإسكوا ظروفاً دقيقة، واتخذت من خلال القسم تدابير استثنائية لتهيئة بيئة آمنة للمندوبين وتمكين مختلف الأقسام من مواصلة عملها بطريقة عادية.

المكتبة

تحتوي مكتبة الإسكوا مجموعة شاملة من الكتب والمنشورات تغطي مختلف مجالات اهتمام الإسكوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتضاف إلى هذه المجموعة منشورات جديدة بانتظام تصدرها جهات أخرى عن المواضيع التي تهتم بها اللجنة. ويستفيد من خدمات المكتبة موظفو اللجنة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والبلدان الأعضاء. وتفتح أبوابها لجمهور القراء أيضا ثلاثة أيام في الأسبوع. والجدير بالذكر أن مكتبة الإسكوا تقوم بفهرسة جميع وثائقها التي صدرت باللغتين العربية والإنكليزية على الإنترنت بحيث يتسنى للقراء الاطلاع عليها والبحث فيها بالطرق الإلكترونية.

إدارة المؤتمرات

يقوم قسم شؤون المؤتمرات بتزويد اللجنة والبلدان الأعضاء فيها بالخدمات في تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وإصدار المطبوعات والوثائق. وتشمل خدمات هذا القسم الهيئات الحكومية الدولية واجتماعات فريق الخبراء وورشات العمل والحلقات الدراسية وغيرها من الأحداث المتنوّعة التي تنظّمها الإسكوا وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في بيروت. ويضطلع قسم خدمات المؤتمرات أيضاً بمسؤولية إعداد الوثائق والمطبوعات التي تضعها الإدارات المتخصصة وتتناول مختلف المواضيع التي يشملها برنامج عمل الإسكوا، كما يتولى إعداد الوثائق التي تقدَّم إلى الاجتماعات. وتشمل الخدمات التي يوفّرها هذا القسم تدقيق المراجع

والتحرير والترجمة والإعداد للنشر والنشر والتوزيع. وهو يسهم بذلك في نشر المعلومات عن اللجنة ومجالات عملها.

صحيح أن عمل إدارة الخدمات الإدارية هو بطبيعته عمل غير ظاهر، لكنه أساسي لسير عمل اللجنة، وقيامها بالمهام الملقاة على عاتقها على أكمل وجه في المنطقة.

المضي قدماً

حمل عام ٢٠٠٨ الكثير من عدم الاستقرار لملايين البشر في مختلف أنحاء العالم. فكان في أزمة الغذاء، والأزمة المالية والاقتصادية، ما يقوّض سبل العيش، وما يسبّب ركوداً، لا بل تراجعاً في التقدم نحو تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بذلت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية جهوداً حثيثة لإيجاد حلول مناسبة لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب أسعار الطاقة، وامتصاص آثار الأزمة المالية. واليوم لا يزال أثر هذه الأزمات غير واضح على الوضع المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا. لكن الواضح أن المنطقة تحتاج إلى استراتيجيات لا تقتصر على معالجة المخاطر الآنية، بل تصلح لمعالجة العوامل التي تؤدي إلى هذا التقلب وتزعزع الاستقرار.

الأزمة المالية والاقتصادية

تبدو آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة غامضة جداً لعام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية ولانخفاض أسعار النفط. ويحتم ذلك على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية الاستعداد لمواجهة ارتفاع معدّلات البطالة، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، وتراجع معدّلات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ووضع شبكات أمان لحماية الفئات الضعيفة من آثار الأزمة.

وتسهم الإسكوا في المناقشات العالمية الجارية حول الأزمة المالية والاقتصادية من خلال ما تجريه من أبحاث وتحليلات، وما تعقده من لقاءات واجتماعات بهدف تنسيق موقف موحد للمنطقة، وضمان تمثيلها في المناقشات الجارية حول إصلاح المؤسسات المالية العالمية. وتستطيع الإسكوا أن تساهم من خلال عملها المتعدد التخصصات في إيجاد حلول مبتكرة للأزمة، لا تقتصر على معالجة الأثر الآني للأزمة المالية على التنمية الاقتصادية، بل تتناول الأثر غير المباشر للأزمة على التنمية الاجتماعية.

أزمة الغذاء

ألحق ارتفاع أسعار المواد الغذائية أضراراً بالمنطقة، كان من مظاهرها ازدياد معدّلات الفقر. وكان في المظاهرات وحركات الاحتجاج السياسي في مصر واليمن، وكذلك تصاعد التوتر في صفوف العمال العائدين من بلدان الخليج إلى بلدانهم مؤشر على تداعيات هذه الأزمة. واقتصر رد الحكومات حتى الآن على اتخاذ إجراءات آنية مثل تحويل الأموال وزيادة الإعانات، بدلاً من وضع سياسات طويلة الأجل تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي. ومع أن أسعار بعض المواد الغذائية قد بدأت تنخفض، تبقى عوامل التقلب موجودة لأسباب منها نقص الاستثمار في الزراعة. فالواردات من المواد الغذائية تتراوح بين ١٠ و١٥ في المائة من مجموع الواردات في معظم البلدان العربية، مما يعني أن المنطقة هي عرضة لآثار أي تقلب في أسعار المواد الغذائية. ولشدة الاعتماد على دعم الوقود والغذاء تكاليف باهظة على صعيد المالية العامة، مما يقوض القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية.

وتسعى الإسكوا إلى اعتماد نهج لا يقتصر على معالجة الحاجات العاجلة، بل يركز على تحقيق الأمن الغذائي الطويل الأجل في المنطقة. لذلك يجب أن تكون مبادرات تحقيق الأمن الغذائي جزءاً من سياسات

التنمية المستدامة التي تراعي الشواغل الأساسية، وتشجع الاستثمار في الإنتاج الزراعي وفي تحسين الإنتاجية.

تغيّر المناخ

من المتوقع أن يكون لتغيّر المناخ في العالم أثر بالغ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ولا سيما حيث تتضاءل كمية المياه المتاحة وتضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. ومع أن منطقة الإسكوا هي من أقل مناطق العالم مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة، من المتوقع أن تكون من أشدّ المناطق تضرراً من تغيّر المناخ، ولا سيما بفعل تفاقم شح المياه، وتزايد الجفاف والتصحر. ومن المتوقع أن تكون الشرائح الفقيرة والفئات الضعيفة الأخرى، ومنها النساء والشباب، أشدّ الفئات تأثراً بتغيّر المناخ، مما يعرض المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار.

وتعي الإسكوا خطورة هذه الظاهرة، وتعتبر مواجهتها من أولويات برنامج عملها. فهي تدعم تنفيذ الإعلان الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام ٢٠٠٧ حول التغيّر المناخي، وهي تولي المزيد من الاهتمام في برنامج عملها لقضايا تغيّر المناخ. كما تتناول قضايا التنمية المستدامة بما يتوافق مع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة ستعقد مؤتمراً حول تغيّر المناخ (كوبنهاغن، ٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). ومن المتوقع أن يؤدي هذا المؤتمر إلى اعتماد اتفاق عالمي جديد بشأن تغيّر المناخ وآلية لمتابعة كيوتو بعد عام ٢٠١٢. ويقود الأمين العام للأمم المتحدة هذه المبادرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتؤدي الإسكوا دوراً هاماً في التحضير لهذا المؤتمر ومتابعته على صعيد المنطقة.

الحكم السليم

تواجه المنطقة تداعيات هذه القضايا العالمية الكبرى في جو من الاحتلال الأجنبي وعدم الاستقرار السياسي وعدم اكتمال مسيرة الإصلاح. وهذه العوامل لا تزال تؤثر في الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة. ولا بدّ من إيلاء اهتمام عاجل لآليات صنع السياسات وتنفيذها، بما يحقق الفعالية في تأمين السلع والخدمات العامة ويستوفي مقوّمات الحكم السليم التي تكرس الحريات الفردية وتعزز إمكانات النمو الاقتصادي وترسخ أسس التنمية الاجتماعية.

الشراكات من أجل التنمية

تضمن إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية دعوة إلى مواصلة دعم البلدان النامية في مواجهة آثار الأزمة المالية، وانعدام الأمن الغذائي، وتقلّب أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وذلك عن طريق تقديم المساعدة للتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وإعادة إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وفي الأعوام الثلاثة المقبلة ستواصل الإسكوا العمل على معالجة القضايا المتصلة بتمويل التنمية، ومنها تعبئة الموارد المالية المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر. كما ستواصل عملها على تعزيز التجارة والاستثمار داخل

المنطقة، وتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات، وتسهيل النقل والتجارة، وتنسيق الاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأهداف الإنمائية للألفية

خلال الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد حول الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، من المتوقع أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى بناء شراكات جديدة بين البلدان المانحة، والقيادات الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، للإبقاء على التقدم الذي أحرز حتى الآن في تحقيق الأهداف الإنمائية بمنأى عن الآثار المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية. وللجان الأمم المتحدة الخمس، ومنها الإسكوا، دور هام في التنسيق لهذا الحدث على الصعيدين الإقليمي والعالمي بهدف تلبية الحاجات الفعلية للمناطق التي تمثلها هذه اللجان.

وقد أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجال الصحة. غير أن الإحصاءات المتعلقة بالفئات الضعيفة لا تزال دون المتوسطات الوطنية مما يقلل من احتمال تحقيق الغايات بكاملها بحلول عام ٢٠١٥ وخصوصاً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات.

ويتطلب رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد السياسات والبرامج بوجه عام إيجاد الآليات اللازمة لإنتاج الإحصاءات الآنية والموثوقة والقابلة للمقارنة والمصنفة حسب الجنس. وقد التزمت الإسكوا منذ زمن طويل بالعمل على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في جمع البيانات وإنتاج الإحصاءات والمؤشرات الدقيقة ونشرها عن مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف استخدامها أدلة لصنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهذا ما ستعمل عليه اللجنة في الأعوام المقبلة. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية ستواصل الإسكوا تقديم المساعدة في جمع البيانات الدقيقة ونشرها، لتوفير المؤشرات اللازمة لقياس التقدم، واتخاذ التدابير الفعالة للإسراع في مسيرة تحقيق هذه الأهداف، وتوجيه عملية صنع السياسات في المستقبل.

قضايا أخرى

وستركز الإسكوا في عام ٢٠٠٩ كما في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على معالجة التحديات المذكورة ودعم المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على دعم الفئات الضعيفة، ومنهم الفقراء والنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشردون؛ والعمل من أجل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، والعمل على تحصين المنطقة في مواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية من خلال اعتماد السياسات المناسبة؛ والعمل بنهج السياسات الاجتماعية المتكاملة بهدف تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وإدراكاً من اللجنة لأهمية التوجه إلى الشعوب بلغتهم، وتعزيز موقع اللغة العربية في المحافل الدولية، ستواصل اللجنة عملها على تحسين مستوى الخدمات التي تقدَم باللغة العربية وتنويعها مستفيدة بما لديها من خبرات وإمكانات لتلبية تطلعات المنطقة وحاجاتها على هذا الصعيد.

نحو مستقبل ملؤه السلم والأمن والاستقرار للجميع

وقد تضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأعمال اللجنة في مختلف مجالات اختصاصها. فالإنجازات التي حققتها اللجنة هي كثيرة ومتنوعة، لكن التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء هي أكثر تنوعاً وتشعباً. والطريق ستبقى طويلة ما دامت التحديات كبيرة. لكن التزام اللجنة في خدمة البلدان الأعضاء منذ تأسيسها، يضعها في موقع يخولها أداء دور ريادي في العقد المقبل وما بعده. وبينما تحتفل اللجنة بمرور خمسة وثلاثين عاماً على تأسيسها، لا يمكنها أن تكتفي بتعداد إنجازاتها والافتخار بها، بل تعقد العزم، فتمضي قدماً في العمل مع البلدان الأعضاء، سعياً إلى مستقبل ملؤه السلم والأمن والاستقرار للجميع.